الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم : العلوم التجارية

الموضوع

دور المراجعة الداخلية في تحسين المردودية المالية في المؤسسة الإقتصادية

(دراسة حالة شركة الخزف الصحي SCS -الميلية- جيجل)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية
تخصص: تدقيق محاسبي

إعداد الطالب:
- مغريش هارون

الأستاذ المشرف:
- الحاج عامر

رقم التسجيل:	...../2013
تاريخ الإيداع	.....

الموسم الجامعي:2012-2013

إهداء

و لئن شكرتم لأزيــدنكم "

الحمد لله الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم ووفقنا في هذا

و لم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد:

أهذي ثمرة عملي هذا إلى الشمعة التي أنارت دربي و فتحت لي أبواب العلم

و المعرفة إلى أعز إنسان في الوجود "أمي" أطال الله في عمرها.

إلى من سعى جاهدا في رعايتي و تربيتي و تعليمي و توجيهي

إلى من كان رمز القوة و النقاء، إلى من كان قدوتي في التربية

و الأخلاق إلى "أبي"

إلى من شاركوني تفاصيل الحياة و أمضيت معهم أسعد الأوقات

إلى دفء البيت و سعادته

إلى إخوتي الأعـزاء

خاصة إلى أختي الوحيدة زينب وإلياس و الزميلتين سهام و أسماء

إلى جميع الأصـدقاء خاصة: نجيب، ، إبراهيم، عبد الحق المدعو الرايس، لخير عليلو،،طيفو،لطفي ،النعيم ، باديس، عزيز، نصرو، يونس، فوفو، توفيق، رضوان، جابر.

حمزة، أمين، وحيد"، غاني، بجاوي. فاروق

" إلـــى من ذكرهم قلبـي و نسيهم قلمي "

إلى جميع طلبة قسم الثانية ماستر تدقيق محاسبي دفعة 2012-2013

فهرس المحتويات

المقدمة.....أ-ج

الفصل الأول: المراجعة الداخلية.....**2-32**

تمهيد.....2

المبحث الأول: مدخل إلى المراجعة.....3

المطلب الأول: التطور التاريخي للمراجعة ومفهومها.....3

المطلب الثاني: اهمية وأهداف المراجعة.....5

المطلب الثالث: معايير المراجعة وانواعها.....8

المبحث الثاني: ماهية المراجعة الداخلية 16

المطلب الأول: تطورالمراجعة الداخليةومفهومها.....16

المطلب الثاني: أنواع المراجعة الداخلية.....19

المطلبالثالث: معايير المراجعة الداخلي.....21

المبحث الثالث:تنفيذ عملية المراجعة الداخلية 25

المطلب الأول: أدوات المراجعة الداخلية.....25

المطلب الثاني: مراحل عملية المراجعة الداخلية.....28

المطلب الثالث:مسؤولية وصلاحيات المراجع الداخلي.....30

خلاصة الفصل.....32

الفصل الثاني: المردودية المالية.....**34-71**

تمهيد.....34

المبحث الأول: ماهيةالمردودية.....35

المطلب الأول: مفهوم وأهميةالمردودية 35

المطلب الثاني: مكوناتالمردودية.....37

المطلب الثالث:أنواعالمردودية.....39

المبحث الثاني: دراسةالمردوديةالمالية ووسائلها.....41

المطلب الأول: مفهوم المردودية المالية وكيفية قياسها.....41

المطلب الثاني: مركبات المردودية المالية والعوامل المؤثرة فيها.....42

المطلب الثالث: أليات التحكم في المردودية المالية.....45

المبحث الثالث: العلاقة بين المراجعة الداخلية والمردودية المالية 48
أولا: دور المراجعة الداخلية في إكتشاف الأخطاء والغش.....48
ثانيا: دور المراجعة الداخلية في تحسين وظيفة الشراء والبيع.....50
ثالثا: دور المراجعة الداخلية في تطوير النظم.....53
خلاصة الفصل..... **55**
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لشركة الخزف الصحي.... .....**57-77**
تمهيد..... **57**
المبحث الأول: عموميات حول شركةالخزف الصحي..... **58**
المطلب الأول: لمحة تاريخية للشركةمحلالدراسة.....58
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة الخزف الصحي.....59
المطلب الثالث: مراحل عملية الإنتاج بالشركة محل الدراسة.....64
المبحث الثاني: واقع المراجعة الداخلية بالشركة محل الدراسة..... **65**
المطلب الأول: منهجية عملية المراجعة الداخلية وشروط إعداد التقرير بالشركة محل الدراسة.....65
المطلب الثاني: سير عمليات البيع والشراء.....67
المبحث الثالث: تقييم الأداء الإقتصادي عن طريق المردودية المالية لشركة الخزف الصحي..... **69**
المطلب الأول:مراجعة ميزانية الشركة خلال السنوات 2009-2011.....69
المطلب الثاني:مراجعة جدول حسابات التسيير2009-2011.....72
المطلب الثالث: قياس مردودية شركة الخزف الصحي.....75
خلاصة الفصل..... **77**
الخاتمة..... **79**
قائمة المراجع **82**
الملاحق..... **85**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	التطور التاريخي للمراجعة واهدافها	03
02	نسب قياس مردودية الاستغلال	40
03	توزيع العمال حسب التخصصات في شركة الخزف الصحي بتاريخ31-02-2013	58
04	تطور أصول شركة الخزف الصحي خلال سنوات2009-2010-2011	71
05	تطور خصوم شركة الخزف الصحي خلال سنوات2009-2010-2011	72
06	تطور حسابات النتائج للفترة2009-2011	73
07	حساب المردودية الاقتصادية	75
08	حساب المردودية المالية	75
09	حساب معدل العائد على حقوق الملكية	76

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مركبات المردودية المالية	44
02	الهيكل التنظيمي لشركة الخزف الصحي	60

لقد عرف العالم الاقتصادي تطورا كبيرا في العديد من المجالات التي من بينها حجم المؤسسات الاقتصادية التي أصبحت تتميز في الوقت الحاضر بكبرها وتعدد وظائفها، وهذا ما أدى إلى اللجوء والاهتمام اكثر بعملية المراجعة الداخلية، والتي تعتبر أداة أساسية وضرورية لعملية التسيير من أجل حماية أصول المؤسسة والتأكد من أن العمل يتم فعلا وفقا للسياسات والإجراءات المحاسبية والموضوعية المتبعة، حيث كانت المراجعة تتسم بنطاق ضيق يقتصر على مراجعة القيود المحاسبية والسجلات المالية وهو المجال الطبيعي لها، ثم اتجهت بعد ذلك إلى المجالات الإدارية نتيجة لتطور الظروف الاقتصادية وتنوع النشاطات، وكانت أهداف المراجعة الداخلية تقتصر في بداياتها على إكشاف الأخطاء والغش والعمل على الحد من حدوثها، ولكن مع تطور إمكانيات المراجعين وإسهامهم في تقديم خدمات إدارية إلى جانب خدماتهم المالية، أصبحت المراجعة الداخلية تقوم على فحص وتقييم كافة الأنشطة والعمليات لتحقيق أهداف المؤسسة عن طريق إكتشاف نقاط القوة والضعف الموجودة واقتراح التوصيات من أجل معالجة نقاط الضعف وكذلك مراجعة البيانات المالية والمحاسبية وإعطاء صورة حقيقية للمركز المالي للمؤسسة، وهذا من أجل توفي المعلومات اللازمة حول وضعية المؤسسة لمختلف المتعاملين، وذلك من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده المراجع الداخلي من خلال فحص وتقييم مختلف العمليات ومنه الخروج برأي فني محايد ويكون معبرا عن مدى مصداقية القوائم المالية.

ومن خلال الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في ضمان السير الحسن والفعال في المؤسسة الإقتصادية حيث تساهم في تحقيق مردودية مالية جيدةتضمن للمؤسسة الاستمرارية.

وبناءا على ما سبق فقد حاولنا صياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

الإشكالية:

- ما هودور المراجعة الداخلية في تحسين المردودية المالية للمؤسسة؟.

من أجل معالجة هذا التساؤل قمنا بتقسيمه إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1) ماذا يقصد بالمراجعة الداخلية وماهي أهدافها ومعاييرها؟
2) ماهي المردودية المالية وآليات قياسها؟
3) ماهي علاقة المراجعة الداخلية بالمردودية المالية للمؤسسة؟

- **فرضيات الدراسة:**

1) المراجعة الداخلية هي عملية مستقلة داخل المؤسسةتعمل على تحقيق أهداف المؤسسة.
2) المردودية المالية عبارة عن المردود المالي الناتج عن إستخدام معين.
3) تساهم المراجعة الداخلية على تحسين المردودية الماليةللمؤسسة.

- **أهدف الدراسة:**

1) معرفة أهمية المراجعة الداخلية في تسيير المؤسسة الإقتصادية.
2) محاولة تشخيص واقع المراجعة الداخلية في المؤسسات الإقتصادية.
3) معرفة كيفية التعامل مع الأخطاء والانحرافات داخل المؤسسات الإقتصادية.
4) إبراز أهمية ودرجة الإستفادة من المراجعة الداخلية في تحسين المردودية المالية.

❖ **دوافع اختيار الموضوع:**

إن إختيارنا لهذا الموضوع ليس بالصدفة وإنما لأسباب تتلخص فيما يلي:

1) أهمية الموضوع وخاصة في ظل الظروف الحالية التي تشهدها المؤسسات الجزائرية.
2) الرغبة الشخصية للتعرف أكثر على هذا الموضوع والتوافق مع التخصص الذي ندرسه وهو التدقيق المحاسبي.
3) العمل على التكوين العلمي الجيد والمؤهل على أمل ممارسة مهنة المراجعة بصورة سليمة وفعالة في المستقبل.
4) حتمية وحاجة المؤسسات إلى تطبيق المراجعة الداخلية من أجل تحقيق الأهداف الموضوعة.

❖ **أهمية الدراسة:**

تبرز أهمية الدراسة من خلال النقاط التالية:

1) تزايد أهمية المراجعة الداخلية في المؤسسات الإقتصادية نتيجة التطورات الحاصلة والتنوع في المؤسسات.
2) الحاجة الملحة للمؤسسات الإقتصادية لتطبيق عملية المراجعة الداخليةلمساعدتها في تأدية أنشطتها بصورة سليمة وتحقيق أهدافها.

❖ **منهجية الموضوع:**

للإجابة على التساؤلات المطروحة واختيار صحة الفرضيات المتبناة، اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكن من وصف وتحليل الجوانب النظرية للموضوع، بالإضافة إلى منهج دراسة حالة الذي يمكننا من التعمق في الموضوع من خلال الزيارة الميدانية للمؤسسة محل الدراسة.

❖ **هيكل الدراسة:**

إنطلاقا من الأهداف المرجوة من الموضوع لمعالجة الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية ولإختبار الفرضيات تم تقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول:

فيتناول الفصل الأول والذي يعتبر نقطة بداية الدراسة، إذ سوف نتطرق من خلالهإلى عموميات حول المراجعة من خلال تطورها التاريخي، وإبراز أهم المفاهيم الأساسية المختلفة لها وأهم انواعها كما سوف نقوم بعرض فرضياتها ومعاييرها. وسنتطرق في هذا أيضا إلى ماهية المراجعة الداخلية من خلال أهم المفاهيم المختلفة لها وأهم أهدافها وكيفية تنفيد عملية المراجعة الداخلية من خلال الأدوات والتقنيات المستعملة والمرحل المتبعة.

أما في الفصل الثاني يتم التطرق إلى المردودية المالية من خلال الإ لمام بمفهوم المردودية والمكونات الأساسية لها والأنواع المختلفة لها، إضافة إلى دراسة المردودية المالية وسيتم التطرق إلى العلاقة بين المراجعة الداخلية والمردودية المالية.

وبهدف تثمين البحث قمنا بإسقاط الدراسة النظرية على واقع المؤسسة وذلك من خلال دراسة حالة شركة الخزف الصحي في الفصل الثالث بهدف التعرف عن واقع المراجعة الداخلية في الشركة، وللوصول إلى ذلك تناولنا في هذا الفصل التعريف بها، وماهي أهم مكوناتها التنظيمية والهيكلية لكي يتسنى لنا معرفة أهمية المراجعة الداخلية في هذه الشركة ومدى الحاجة إليها، كما تطرقنا إلى المنهجية التي تمارس بها وظيفة المراجعة الداخلية .

تمهيد:

إن المراجعة الداخلية أصبحت ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها باعتبارها أداة إدارية يتم الاعتماد عليها في القيام بعملية الإدارة في المؤسسة من أجل ضمان السير الحسن والمحافظة على الموارد المتاحة حيث ظهرت نتيجة الحاجة إلى حماية الأصول وضمان صحة البيانات الموجودة والعمل على اكتشاف الأخطاء وتمارس عملية المراجعة في ظل مجموعة من المبادئ والمعايير والقواعد والأسس من أجل احترام هذه المهنة وتطبيقها حسب القوانين المتعارف عليها.

ولقد تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث من أجل عرض بعض الجوانب التي تخص عملية المراجعة الداخلية.

- المبحث الأول: مدخل إلى المراجعة.
- المبحث الثاني: ماهية المراجعة الداخلية.
- المبحث الثالث: تنفيذ عملية المراجعة الداخلية.

المبحث الأول: مدخل إلى المراجعة

تعتبر المراجعة عملية منتظمة تتكون من مجموعة من النظريات والمبادئ والإجراءات التي تعنى بفحص واختبار البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات المحاسبية وذلك بغية التأكد من دقتها ودرجة الاعتماد عليها من أجل سلامة نتائج عملية المراجعة في اتخاذ القرار المناسب والمراجعة تعتبر الوجه المكمل للعمل المالي والمحاسبي بصفة عامة.

المطلب الأول: التطور التاريخي للمراجعة ومفهومها.

أولا: التطور التاريخي للمراجعة

إن المتتبع لأثر المراجعة عبر التاريخ يدرك بأن هذه الأخيرة جاءت نتيجة الحاجة الماسة لها بغية بسط الرقابة من طرف رؤساء القبائل والجماعات أو أصحاب المال والحكومات على الذين يقومون بعملية التحصيل، الدفع والاحتفاظ بالمواد في المخزونات نيابة عنهم، فعلى حسب خالد أمين فان المراجعة ترجع إلى حكومات قدماء المصريين واليونان الذين استخدموا المراجعين بغية التأكد من صحة الحسابات العامة، وكان المراجع وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى سلامتها من كل التلاعبات والأخطاء بالتالي صحتها.

المراجعة AUDIT مشتقة من الكلمة اللاتينيةَ AUDIRE ومعناها يستمع.[1]

الجدول رقم (1): التطور التاريخي للمراجعة وأهدافها

المدة	الأمر بالمراجعة	المراجع	أهداف المراجعة
من2000 قبل المسيح الى1700ميلادي	الملك، إمبراطور،الكنيسة، الحكومة	رجل الدين كاتب	معاقبة السراق على اختلاس الأموال، حماية الأموال
من 1700 الى 1850	الحكومة، المحاكم التجارية والمساهمين	المحاسب	منع الغش ومعاقبة فاعليه، حماية الأصول
من 1850 الى 1900	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المحاسبة أو قانوني	تجنب الغش وتأكيد مصداقية الميزانية
من 1900 الى 1940	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	تجنب الغش و الأخطاء، الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية
من 1940 الى 1970	الحكومة، البنوك، والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	الشهادة على صدق وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية
من 1970 الى 1990	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية واحترام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة
ابتداء من 1990	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة	الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية ضد الغش العالمي

المصدر: محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي المراجعة وتدقيق الحسابات ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر 2003 ص 7.

[1] – محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي المراجعة وتدقيق الحسابات ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر 2003 ص ص 6،7.

ثانيا: مفهوم المراجعة

إن تعاريف المراجعة متعددة إلا أنها تشترك في الأهداف التي تحققها والمجالات التي تعمل فيها ونذكر منها:

1) عرفتها جمعية المحاسبة الأمريكية ASSOCIATION AMERICAN ACCUNTINGكما يلي: المراجعة هي عملية نظامية ومنهجية SYSTEMATIC لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة.[1]
2) المراجعة هي فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح وخسارة في تلك الفترة.[2]
3) المراجعة هي عبارة عن عملية منظمة لجمع وتقييم أدلة إثبات بشكل موضوعي تتعلق بتأكيدات خاصة بتصرفات وأحداث اقتصادية بهدف توقير تأكيد على وجود درجة تطابق بين تلك التأكيدات مع المعايير المقررة وتبليغ تلك النتائج إلى المستخدمين المعنيين.[3]
4) هي فحص انتقادي يسمح بتدقيق المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة والحكم على العمليات التي جرت والنظم المقامة التي أنتجت تلك المعلومات.[4]

ومن خلال هذه التعاريف نستخلص التعريف التالي:

"المراجعة هي عملية نظامية تقوم بفحص انتقادي لأنظمة الرقابة الداخلية وإصدار تقرير على عملية المراجعة يدل على صحة وصدق المعلومات المقدمة ومدى مطابقتها مع الواقع وتبليغ النتائج للمستخدمين.

[1] – محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص29.

[2] – محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص ص 9،10.

[3] – أمين السيد احمد لطفي،المراجعة بين النظرية والتطبيق،الدار الجامعية الإسكندرية ،مصر،2006،ص18.

[4] – محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون،الجزائر،2003،ص11.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف المراجعة

المراجعة تلعب دورا مهما في الأوساط المالية والأوساط الحكومية في الاقتصاد حيث تعتمد على معلومات جهزت من قبل الآخرين حيث يقوم المراجع بإبلاغ الأطراف الأخرى بمدى صدق وصحة البيانات والمعلومات المالية.[1]

أولا: أهمية المراجعة

يمكن تضييق الجهات التي تعتمد على بيانات المراجعة على النحو التالي:[2]

1. مسير المؤسسات:

يتجهوا المؤسسات بدرجة كبيرة للتأكد من أن الأهداف المسطرة قد تم بلوغها والتحقق من أن نظام المتابعة والمراجعة الدورية للحسابات المقدمة عبارة عن معلومات مقنعة وصادقة والتي يمكن أن تؤخذ كقاعدة لاتخاذ القرارات التسييرية.

2. المساهمون وملاك المؤسسة:

يتجه اهتمام المسيرون إلى نتائج المراجعة وهذا للتأكد من:

- ✓ قدرة تسيير المسؤولين.
- ✓ الاستغلال الجيد والأمثل للأموال المستثمرة قبل الالتزام بقرارات جديدة.
- ✓ الكشف عن الأخطاء والغش ومنع حدوثهم والحد من انتشارهم.

3. أهمية المراجعة بالنسبة للدائنين والموردين والبنوك ومؤسسات إقراض أخرى:[3]

أ – أهمية المراجعة للدائنين والموردين:

إن التعاملات التي يقوم بها الدائنين والموردين مع المؤسسة هم بحاجة إلى تقرير المراجع الذي يقوم بإعطاء صورة حقيقية على صحة وسلامة القوائم المالية التي تعبر عن المركز المالي للمؤسسة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها ومن تم يمكن لهم اتخاذ القرارات اللازمة بشأن التعامل معها ومنحها الائتمان التجاري والتوسع فيه.

ب –أهمية المراجعة للبنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى:

للبنوك والمؤسسات المصرفية دور هام جدا في تمويل مشاريع المؤسسات لذلك فهي بحاجة ماسة إلى القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة وتقرير المراجع وهذا بغرض التأكد من صحة وسلامة القوائم المالية ومدى تعبيرها للمركز المالي للمؤسسة ومنه الاطمئنان على قدرتها لتسديد الديون في أجالها المحددة.

---

[1] –هادي التميمي،مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعملية دار وائل للنشر، جامعة عمان العربية للدراسات العليا الطبعة الثانية 2004 ص20.

[2] – شعباني لطفي المراجعة الداخلية مهمتها مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة، رسالة ماجست ير كلية العلوم الاق وعلوم التسيير فرع ادارة أعمال، جامعة الجزائر 2003،2004، ص 22.

[3] - خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل، عمان، الأردن، ص ص 12،13.

4. أهمية المراجعة بالنسبة لإدارة الضرائب، نقابة العمال، الهيئات الحكومية:

أ -بالنسبة لإدارة الضرائب:

إن تحديد الوعاء الضريبي على مصداقية وحقيقة القوائم المالية للمؤسسة.

ب -أهمية التدقيق لنقابة العمال:

إن تقارير المراجعة المعدة من طرف المراجع تساعد نقابة العمال في تدعيم مطالبها المتعلقة بالعمال بشأن الأجور والعلاوات والتعويضات والمشاركة في الأرباح ومختلف الأمور المتعلقة بالعمال.

ت أهمية المراجعة بالنسبة إلى الهيئات الحكومية: تحتاج الدولة إلى تقارير مراجع القوائم المالية لكل المؤسسات الاقتصادية وخاصة التي تنشط في قطاعات حساسة ولها تأثير مباشر على الاقتصاد الوطني، وهذا لمراقبة النشاط الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية للدولة مثل الضرائب، تشجيع نشاطات معينة، تحديد أسعار بعض المنتجات وكل هذا لا يمكن أن يتم دون الاعتماد على بيانات واقعية سليمة ومعتمدة من طرف مراجعين ذو كفاءة وخبرة مهنية عالية.

5. أهمية المراجعة بالنسبة لرجال الاقتصاد:

يعتمد رجال الاقتصاد على البيانات المالية والسياسية وهذا لتقدير الدخل الوطني والقيام بالدراسات الاقتصادية المستقبلية وتحليل الأزمات التي قد يتعرض لها الاقتصاد ورسم الخطط الاقتصادية واصدار الأحكام بشأن الخطط المنهجية، وتعتمد دقة تقديراتهم و كفاءة برامجهم على درجة دقة البيانات المحاسبية والمالية المعتمدين عليها.

ثانيا: أهداف المراجعة

إن الهدف الرئيسي الأول والمهم للمراجعة سوف يظل تحديد مدى سلامة وصدق وتمثيل القوائم المالية للمركز المالي ونتيجة الأعمال للمشروع. [1]

ومن خلال التطور المستمر الذي عرفته هذه المهنة يظهر لنا جليا أن أهداف المراجعة تطورت نظرا للتطور الذي عرفته المؤسسة من جهة، ونتيجة لتعدد الأطراف المستعملة للمعلومات المالية من جهة أخرى وفيما يلي يمكن لنا تحديد الأهداف التالية:[2]

1 -الوجود والتحقق:

يسعى المراجع في المؤسسة الاقتصادية الى التأكد من أن جميع الأصول والخصوم وجميع العناصر الواردة في الميزانية والقوائم المالية الختامية الأخرى موجودة فعلا.

---

[1] – عبد الفتاح الصحن، محمد سمير الصيان، شريفة على حسن، أسس المراجعة الأسس العلمية والعملية ،الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004، ص12.

[2] – رين يونس، عوادي مصطفى،المراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات، مكتبة بن موسى السعيد للنشر والتوزيع ،الوادي،2010-2011،ص ص17،18.

2 -الملكية والمديونية:

هذا الهدف مكمل للهدف السابق من خلال التأكد من أن كل عناصر الأصول هي ملك للمؤسسة وأن الخصوم هي التزام عليها.

3 -الشمولية:

يهدف الوصول إلى الشمولية يتطلب علينا التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والسجلات والعمل على تجهيز هذه البيانات بشكل يسمح بتوفير معلومة شاملة ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من جهة أخرى، وذلك لإعطاء مصداقية المخرجات نظام المعلومات للمحاسبة.

4 -التقييم والتخصيص:[1]

تهدف المراجعة من خلال هذا البند إلى ضرورة تقييم الأحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها كطرق إهلاك الاستثمارات أو إطفاء المصاريف الإعدادية وتقييم المخزونات ثم تخصيص هذه العملية في الحسابات المعنية، وتكون منسجمة مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، ومن خلال الالتزام الصارم لهذا البند يقدمن لنا مايلي:

- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش.
- الالتزام بالمبادئ الحسابية.
- ثبات الطرق المحاسبية من دورة إلى أخرى.

5- العرض والإفصاح:

تقوم المؤسسة بالإفصاح على المعلومات من خلال نظام المعلومات المحاسبية التي أعدت وفقا للمعايير الممارسة المهنية، وتم تجهيزها بشكل سليم يتماشى والمبادئ المحاسبية، إن هذه المعلومات قابلة للفحص من طرف المراجع ليثبت صحة الخطوات التي تمت داخل النظام المولد لها من جهة ومن جهة أخرى ليتأكد من مصداقيتها ومن خلال التمثيل الحقيقي لوضع معين داخل المؤسسة لاستفادة الأطراف الطالبة لهذه المعلومات.

6 -إبداء رأي فني:

يسعى المراجع من خلال عملية المراجعة إلى إبداء رأي فني محايد حول المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها، لذلك ينبغي على هذا الأخير، وفي إطار ماتمليه المراجعة بالفحص والتحقق من العناصر التالية:

- ✓ التحقق من الإجراءات والطرق المطبقة.
- ✓ مراقبة عناصر الأصول وعناصر الخصوم.
- ✓ التأكد من التسجيل السليم للعمليات والتسجيل السليم لكل الأعباء والنواتج التي تخص السنوات السابقة.
- ✓ محاولة اكتشاف أنواع الغش، التلاعب والأخطاء.
- ✓ تقييم الأداء داخل النظام والأهداف والخطط وكذلك الهيكل التنظيمي والمؤسسة ككل.

1- محمد التهامي طواهر مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص ص 17،18.

وفي الأخير الأهداف المتوخاة من المراجعة هي إحدى الأهداف الكلية للمؤسسة، وإذا مانجحت المراجعة في تحقيق أهدافها فهي بذلك تسهم في تحقيق الأهداف الكلية للمؤسسة.

المطلب الثالث: معايير المراجعة وأنواعها

أولا: معايير المراجعة

المعايير هي عبارة عن مجموعة من الأنماط التي يجب أن يتحلى بها المراجع أثناء أدائه لمهمته، و التي تستنتج منطقيا من الفروض والمفاهيم التي تدعمها وسنتحدث عن المعايير التي أصدرها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي والتي تنقسم إلى ثلاث مجموعات:

❖ **المعايير العامة:** [1]

تهتم المعايير العامة بالتأهيل والصفات الشخصية للمراجع و علاقتها بجودة ونوعية الأداء المطلوب، ومن ثم فانه يجب على المراجع قبل التعاقد على مهمة المراجعة أن يقرر ما إذا كانت هذه المعايير يمكن تحقيقها، واستفاؤها عند أداء هذه المهمة ومن هذا التعريف يمكن أن نستنتج ثلاث معايير وهي:

1. التأهيل العلمي والعملي:

لكي يتم الفحص والمراجعة بدرجة مقبولة وملائمة فان المراجع يجب أن يتوفر لديه كل من التعليم والخبرة، وينال المراجع تعليمه من خلال برامج جيدة ورسمية منظمة في المحاسبة والمراجعة، ولكون المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تمثل المعيار الذي يطبقه ويستخدمه المراجع في تقرير ما اذا كانت القوائم المالية للعميل قد عرضت بشكل صادق وعادل.

وفي مجال المراجعة المالية يخضع المراجع لمتطلبات معينة للدخول الى ممارسة المهنة ومما لاشك فيه أن كافة اجراءات المراجعة تتطلب قدرا من الحكم الشخصي ومن ثم فانه بغض النظر عن قدر التعلم الرسمي الذي حصل عليه المراجع فانه لن يكون كافيا وحده كأساس لإبداء رأيه، ولهذا فان التعليم الرسمي المنهجي يجب أن يدعمه خبرة كافية، وذلك بالشكل الذي يمكن المراجع من اجراء ما يلزم من تقديرات حكيمة وشخصية عن أداء مهمة المراجعة ومن ثم فان مهمة المراجعين عند كافة المستويات يجب أن ينالوا قدرا من التدريب كافيا ومناسبا للمستوى الذي يعملون عنده، وبحيث يزيد هذا التدريب كلما زاد هذا المستوى، وأن هذه الضرورة الملحة للتعليم والتدريب انما تعتمد على "فرض التزامات المهنية".

2 – الاتجاه العقلي المحايد:

يجب على المراجع أن يتمسك بروح الاستقلالية والحياد، وذلك حتى يتمكن من أداء مهمته بموضوعية ودون تحيز أو ضغوط، فهذا الاستقلال يمثل حجر الزاوية بالنسبة لمهنة المراجعة.

ومن ثم فانه يجب تأكيد هذا المعيار في برامج تدريب المراجعين فضلا عن تأكيده عند الإشراف ومتابعة أداء مهمة المراجعة، فتبرير المنظمة الاقتصادية والاجتماعية لتقرير المراجعة إنما يعتمد على كونه يتضمن رأي

[1] – زين يونس، عوادي مصطفى، مرجع سبق ذكره، صص 20–23.

غير متحيز عن المعلومات المحاسبية، أي أن رأي المراجع يكون لا قيمة له اجتماعيا أو اقتصاديا إذا كان المراجع غير مستقلا عن عمله.

واستقلال المراجعين يجب أن يكون استقلالا في الحقيقة والمظهر أي أنه يجب أن يكون مستقلا شكلا وموضوعا، والاستقلال في الحقيقة في الأمانة الفكرية والعقلية يجب أن يكون المراجع الداخلي مستقلا عن الأنشطة التي يراجعها والمراجع هو الشخص الوحيد الذي يتوافر له هذا الاستقلال الفكري أو الذهني أي أن يبدو للآخرين مستقلا كذلك، ولهذا فانه يجب أن يكون متحررا من أية التزامات أو مصالح مع العميل أو إدارته أو ملاك المؤسسة، فعلى سبيل المثال نجد أنه على الرغم من أن المراجع قد يكون غير متحيز ذهنيا و فكريا في علاقته بالعميل، إلا أن الطرف الثالث قد يعتقد عكس هذا إذا ما كان المراجع يملك بعض الأسهم بشركة العميل، ومن هنا فان الاستقلال يكون من الأهمية بمكان للاحتفاظ بثقة الجمهور في مهنة المراجعة، ولهذا فقد تضمنه دليل الممارسة المهنية الصادر عن مجمع المحاسبين القانونين الأمريكي.

3- العناية المهنية الواجبة:

يتعين على المراجع بذل العناية المهنية الكافية عند ممارسة عملية الفحص والمراجعة بماذا يجب أن يعمله المراجع وكيفية أداء هذا العمل، فكل فرد يقدم خدمات للمجتمع يجب أن يتحمل مسؤولية أداء مهمته كمهني وبنفس درجة المهارة العادية المتوافرة بشكل عام لدى غيره في نفس المجال وإزاء ذلك فان مفهوم بذل العناية المهنية الواجبة إنما يفرض مستوى من مسؤولية الأداء يجب تحقيقه بواسطة كل الأشخاص المعنيين بتحقيق معايير العمل الميداني وإعداد التقرير فالمراجع يجب أن يبذل العناية المهنية الواجبة في التحقق من أن دليل الإثبات كاف ومناسب لتدعيم وتأييد تقرير المراجعة.

فالمراجع يؤدي خدمته بكل إخلاص وأمانة ولكنه قطعا ليس معصوما من الخطأ فهو مسؤول أمام العميل وأمام الطرف الثالث في الإهمال وعدم الإخلاص والأمانة، وهذا ما أكدته العديد من القضايا التي طرحت أمام القضاء.

❖ **-معايير العمل الميداني:** [1]

- وتتمثل في مجموعة المعايير المتعلقة بإجراءات المراجعة الميدانية وتنفيذها وتتضمن المعايير التالية:

- ✓ معيار دقة تخطيط العمل ودقة الإشراف على المساعدين.
- ✓ معيار دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية.
- ✓ معيار كفاية وصلاحية أدلة الإثبات.

1 معيار دقة وتخطيط العمل ودقة الإشراف على المساعدين:

يجب على مراجع الحسابات أن يضع برنامج دقيق لمراجعة العمليات المختلفة حتى يمكن مراجعة هذا البرنامج وتعديله ليتم التأكد من أن خطوات المراجعة الضرورية قد تم تحديدها وقد تم استيعابها من طرف المساعدين حيث تختلف خطوات وإجراءات عملية المراجعة باختلاف نوع عملية المراجعة واختلاف

[1] نواف محمد عباس الرماحي، مرجع سبق ذكره، صص 47-49.

العناصر التي تخضع لهذه العملية ويجب قبل وضع خطة التدقيق التعرف على المنشأة التي يتم مراجعة حساباتها والحصول على المعلومات الضرورية التي تساعد في وضع خطة العمل.

ويجب على المدقق أن يقوم بالإشراف الفعلي على أعمال مساعديه للتأكد من أتباعهم للخطة الموضوعة خصوصا بالنسبة للموظفين الجدد ومراجعة أوراق العمل التي يعدها المساعدون.

2 معيار دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية:

يجب أن تتم دراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في المنشأة لتقرير مدى الاعتماد عليها ويقصد تحديد نطاق الاختبارات اللازم القيام بها.

الرقابة الداخلية هي مجموعة الوسائل والمقاييس التي يستخدمها المشروع بقصد المحافظة على أصوله وممتلكاته وضمان الدقة الحسابية للعمليات المسجلة بالدفاتر والسجلات والمستندات ورفع الكفاية الإنتاجية للعاملين في المشروع لتحقيق الأهداف المخططة.

إن الرقابة الداخلية تعتبر مصدرا من مصادر الإثبات في عملية المراجعة ولذا فان مراجع الحسابات يجب أن يولي عناية فائقة بالنسبة لدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية فالنظام السليم للرقابة الداخلية المطبق في المشروع يؤدي إلى تخفيض عدد أدلة وقرائن الإثبات التي يحتاجها المدقق أما إذا شاب النظام ضعف أو قصور يترتب على المراجع زيادة كمية اختباراته ولذا فان المراجع قبل أن يضع خطة العمل يجب عليه فحص نظام الرقابة الداخلية وفي ضوء نتائج هذا الفحص يحدد المدقق خطة وإجراءات العمل وأدلة الإثبات التي يترتب عليه تحقيقها.

3 معيار كفاية وصلاحية أدلة الإثبات:

يجب الحصول على قدر واف من أدلة الإثبات أو قرائن المراجعة عن طريق الفحص المستندي والملاحظة والاستفسارات والمصادقات وغيرها كأساس سليم لإبداء الرأي في القوائم المالية تحت الفحص.

ويتمثل هذا المعيار في ضرورة قيام مدقق الحسابات بتجميع أكبر قدر ممكن من أدلة الإثبات التي تؤدي إلى إقناعه بحيث يمكنه ذلك من إبداء رأيه الفني في المواضيع الخاضعة لعملية المراجعة.

فأدلة الإثبات ومدى توافرها وكذلك مدى حجيتها في عملية الإثبات هي الأساس الذي يبني عليه المراجع رأيه في مدى صحة وسلامة البيانات المحاسبية ومدى تعبير القوائم المالية عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة ومركزه المالي في نهاية الفترة.

لذا يجب على المراجع أن يولي العناية المهنية ويقوم بتسجيل الملاحظات التي يصادفها أثناء عمله لتحقيقها والاستفسار عنها مع إعداد أوراق عمل كاملة وواضحة كي لا ينسب إلى المراجع التقصير أو الإهمال في قيامه بوظيفته.

❖ **معيار إبداء الرأي:**[1]

يعتبر معيار إبداء الرأي من طرف المراجع القائم بعملية المراجعة أخر معيار يجب الالتزام به، اذ ينبغي أن يوضح ويشير في التقرير المقدم وبكل صراحة عن رأي فني محايد حول مدى دلالة القوائم المالية الختامية على المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، وذلك من خلال العناصر التالية:

- ✓ مدى سلامة مسار المعالجة المحاسبية للبيانات.
- ✓ مدى احترام المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.
- ✓ الالتزام في الاستمرار في تطبيق الطرق المحاسبية المطبقة من سنة لأخرى وفي حالة العكس يجب على الإدارة تقديم الحسابات والقوائم الأخرى طبقا للطرق السالفة التطبيق والجديدة من جهة، ومن جهة أخرى تحديد الفرق الناتج عن هذا التغيير.
- ✓ تقديم إيضاحات كافية من المسيرين حول القوائم المالية وكل الوثائق المتضمنة للمعلومات المحاسبية في نهاية كل دورة.
- ✓ على المراجع أن يبدي رأي فني محايد حول مسار عملية المراجعة وأن يختار نوع التقرير المقابل لذلك.
- ✓ على المراجع تقليل الخطأ خاصة ما يتعلق منه بعنصر ذا أهمية كبيرة، اذ يكون ذلك باستعمال برنامج للوقاية موجه لكشف مواطن الضعف في نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.

والواقع أن يقوم المراجع بإبداء رأيه الفني حول المعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية كوحدة واحدة، وذلك باستعمال أحد أنواع التقارير التالية:

- التقريرالنظيف.
- التقرير التحفظي التقرير السالب.
- تقرير عدم إبداء الرأي

ثانيا: أنواع المراجعة

إن تبني نوع معين من المراجعة وملائم للمؤسسة ولنظام المعلومات المحاسبية داخلها من شأنه أن يسمح بتحقيق الأهداف المتوخاة منها وبالتالي المساهمة المباشرة في تقويم النظام المراجع والمحافظة على استمراريته.

وسنتطرق فيما يلي إلى أنواع المراجعة من الزاوية المنظور من خلالها لأنواع المراجعة:

1 -**من زاوية الإلزام القانوني:**وتتمثل فيما يلي: [2]

[1]-محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص ص 53-55.

[2]-جوامع اسماعين، محاضرات مقياس التدقيق المحاسبي، ماستر 02 ،جامعة محمد خيضر بسكرة 2012-2013.

أ –المراجعة الإلزامية:

تتميز المراجعة الإلزامية بوجود عنصر الجبر والإلزام ومن تم يمكن الجزاء على المخالفين لأحكامها ويجب أن تتم المراجعة وفقا لقواعد ونصوص وإجراءات النصوص عليها وعلى المراجع أن يتحقق بأن عملية تعينه لم تتم بمخالفة الأحكام القانونية.

ويؤدي المراجع عمله بالطريقة التي يراها مناسبة وضرورية ولا يجب أن توضع أية قيود على المراجع في تأدية عمله حتى ولو كانت هذه القيود واردة في القوانين التنظيمية للمؤسسة ويكون المراجع مسؤول اذا ما رضخ لهذه القيود

ب المراجعة الاختيارية:

في حقيقة الأمر أن مراجعة الحسابات الاختيارية تقرير القيام به يرجع إلى أصحاب المؤسسة أنفسهم والى غيرهم من أصحاب المسألة والمصلحة فيه، وبناءا على ذلك فان عملية تعيين مراجع الحسابات في المؤسسة الفردية أو شركات الأشخاص يرجع إلى أصحاب المؤسسة وفي بعض أنواع الشركات مثلا: شركة الأموال فان أمر تعيين مراجع الحسابات إلزامي بناء على النصوص والتشريعات الصادرة عن الدولة، ويرجع ذلك إلى الدور الذي تلعبه المؤسسات في الاقتصاد القومي، وبناء على ذلك فانه يتعين إسناد عملية مراجعة الحسابات لمراجع مستقل لشركات الأموال سواء كانت تابعة للقطاع العام أو الخاص.

المشرع الجزائري في القانون التجاري وفي مادته (584) على تعيين منذوب للحسابات في حالة الاقتصاد لذلك.

2 **من حيث حجم المراجعة:**[1]

وتنقسم إلى نوعين:

أ/ مراجعة كاملة: وهي التي تتضمن فحص وتدقيق جميع العمليات التي تمت في المنشأة خلال الفترة المحاسبية، بمعنى أن تكون مراجعة وتدقيق شامل للعناصر والنواحي التالية:

- ✓ جميع العمليات المالية الصغيرة والكبيرة على حد سواء.
- ✓ جميع القيود الدفترية المسجلة في دفاتر اليومية على اختلاف أنواعها.
- ✓ جميع الحسابات التي تتضمنها دفاتر الأستاذ على اختلاف أنواعها.
- ✓ جميع التسويات المحاسبية التي تمت خلال الفترة.
- ✓ جميع المستندات والأوراق والملفات والسجلات والدفاتر.

ب/ مراجعة جزئية:

وهي التي تتضمن مراجعة وتدقيق بعض العمليات المعينة في شكل عينات ممثلة لمختلف ما تم من عمليات خلال الفترة ولتنفيذ هذا الأسلوب قد يختار المراجع:

- ✓ بعض القيود لبعض العمليات دون غيرها.

[1] –محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، صص 42–44.

- ✓ عمليات أيام معينة دون باقي الأيام.
- ✓ عينات من عمليات الإيرادات أو المصروفات.

إلى غير ذلك من أساليب اختيار موضوعات وعمليات المراجعة التي يتولاها المراجع، وفي هذا المجال يجب مراعاة مايلي:

- لا يجب على المراجع اطلاع المسؤولين في المنشأة موضوع المراجعة على طبيعة العمليات التي سوف يقوم بمراجعتها والتي قام باختيارها.
- لا يجب على المراجع استخدام نفس العمليات وبنفس الأسلوب عند القيام بمراجعة عمليات نفس المنشأة مرة أخرى.
- على المراجع أن يكتب في تقريره تفاصيل وطبيعة العمليات التي قام باختيارها ومراجعتها حتى لا يتعرض لأي مسؤولية معينة بالنسبة للعمليات التي لم يقم باختيارها.
- لا يجب على المراجع إتباع أسلوب المراجعة الجزئية إلا بعد أن يقوم بتقييم نظام الرقابة الداخلية في المنشأة موضوع المراجعة وتأكده من أنه نظام جيد ويبعث على الاطمئنان.

3 -**من حيث توقيت عملية المراجعة:**[1]

هناك نوعان من المراجعة من حيث توقيت عمليتها وهي: المراجعة النهائية والمراجعة المستمرة.

أ/ المراجعة النهائية: في هذا النوع من المراجعة يقوم المراجع بعملية المراجعة بعد انتهاء الفترة المالية وانتهاء المحاسب من عمله وإقفاله للحسابات الختامية، وهذا النوع من المراجعة يصلح في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أين يقتصر المراجع على فحص ومراجعة الميزانية، كما يطلق على هذا النوع من المراجعة اسم "مراجعة الميزانية".

ب/ المراجعة المستمرة: هذا النوع من المراجعة بالغ الأهمية في المؤسسات الكبيرة أين يقوم المراجع بمراجعة الحسابات طوال السنة المالية بقيامه لزيارات متعددة والتي يمكن أن تكون مفاجئة، زيادة على ذلك يقوم نفس المراجع بمراجعة الحسابات الختامية للمؤسسة، الشيء الذي يعطي الوقت الكافي للتعرف على المؤسسة كما يسهل ويسرع في اكتشاف الأخطاء وحالات الغش، وانتظام العمل بالنسبة للمراجع، والتقليل من التلاعب بالدفاتر والسجلات المحاسبية وعدم إهمال العامل بالمؤسسة لعمله نظرا للتدخل المستمر للمراجع.

4 -**من زاوية مدى الفحص أو حجم الاختبارات:** [2]

إن كبر حجم المؤسسات وتعدد عملياتها سواء الداخلية أو الخارجية، خلف صعوبة لفحص العمليات التي يقوم بها موظفي هذه المؤسسة بما قد ينجز سلبا على المعلومات الناتجة عن النظم المعلوماتية خاصة فيما يتعلق

[1] شعباني لطفي، مرجع سبق ذكره، صص 33،34.

[2] محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، صص28-30.

بدقة وتعبير هذه المعلومات للوضعية الحقيقية للحدث إذ تتخذ هذه المعلومات كأساس لاتخاذ القرارات التي يتوقف صوابها على صحة الأساس لذلك بات من الضروري وجود نوعين من المراجعة يتعلق الأول بمراجعة كل العمليات والمستندات والبيانات وطريقة تجهيزها وتعتبر مراجعة شاملة، ويتعلق الثاني منها بمراجعة اختبارية تستند على العينة المختارة من مجموع المفردات المراد فحصها، سنميز بين هذين النوعين من المراجعة في الأتي:

- مراجعة شاملة (تفصيلية).
- مراجعة اختبارية.

أ/ المراجعة الشاملة (التفصيلية): تعتبر المراجعة الشاملة نوعا تفصيليا اذ يقوم المراجع في ظلها بفحص جميع القيود والدفاتر والسجلات والمستندات والبيانات المحاسبية والواقع أن هذا النوع قد يكون شامل بالنسبة إلى بند معين وقد يكون شامل بالنسبة لجميع عمليات المؤسسة على حسب ما يقتضيه العقد المبرم مابين المراجع وأصحاب المؤسسة الذي يوضح طبيعة وشكل المراجعة والبند أو الكل المراد مراجعته.

ب/ المراجعة الاختبارية: يستند هذا النوع على الاختبار لجزء من المفردات من الكل مع تعميم نتائج هذا الفحص للمفردات المختارة (العينة) على كل أو مجموع المفردات (المجتمع)، بيد أن هذا النوع يتجلى خاصة في المؤسسات كبيرة الحجم ومتعددة العمليات التي تصعب فيها المراجعة الشاملة لكل العمليات لذلك تظهر لنا بجلاء أهمية نظام الرقابة الداخلية في تحديد حجم العينة من خلال تقييم هذا النظام واكتشاف مواطن الضعف والقوة في الأجزاء المكونة له من ناحية ومن ناحية أخرى تهذيب مدى إمكانية تطبيق هذا النوع من المراجعة.

وما دام أن المراجع يهدف من وراء فحصه للبيانات والسجلات المحاسبية إلى إبداء رأي فني محايد حول مدى تعبير المعلومات المحاسبية للوضعية الحقيقية للمؤسسة، فإنه لابد من القيام بمراجعة العينة المختارة في ظل هذا النوع وفق الخطط التالية:

- المعاينة على أساس التقدير.
- المعاينة على أساس القبول والرفض.

في الأخير نشير إلى الحكم الصادر عن مراجعة العينة، فقد لا يكون ممثل لمفردات المجتمع وهذا راجع إلى المشاكل الآتية:

- عدم تمثيل العينة المختارة لمفردات المجتمع ككل.
- عدم الاعتماد على الأدوات الإحصائية المناسبة لاختبار العينة.
- الأخطاء الواردة عند عملية تقدير معالم المجتمع.

5 من حيث الهيئة التي تقوم بعملية المراجعة:

وتتمثل فيما يلي: [1]

أ –**المراجعة الخارجية:** وهي المراجعة التي تقوم بها جهة مستقلة عن المشروع لا تخضع لإشراف الإدارة بل تمارس عملها خصوصا في الشركات المساهمة كوكيلة عن المساهمين.

أن أهداف المراجعة الخارجية تلتقي مع أهداف المراجعة الداخلية وبذلك فان التعاون الوثيق بين المراجعة الداخلية وبذلك فان التعاون الوثيق بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية يؤدي إلى ضمان سلامة تسجيل العمليات المالية للمشروع في الدفاتر والسجلات وكذلك ضمان تعبير القوائم المالية الختامية بشكل صحيح عن المركز المالي للمشروع ونتائج أعماله من ربح أو خسارة.

ب **المراجعة الداخلية:** والتي ستكون موضوع المبحث الثاني.

[1] نواف محمد عباس الرماحي، مراجعة المعاملات المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 26.

المبحث الثاني: ماهية المراجعة الداخلية

نشأت المراجعة الداخلية وتطورت مع تزايد الحاجة للمحافظة على الموارد المتاحة واطمئنان مجلس إدارة المؤسسة على سلامة العمل وحاجاتها إلى بيانات دورية دقيقة لمختلف النشاطات من أجل اتخاذ القرار المناسب واللازم لتصحيح الانحرافات ورسم السياسات المستقبلية.

المطلب الأول: تطور المراجعة الداخلية ومفهومها

أولا: تطور المراجعة الداخلية

مع تطور حجم المنشآت وانتشارها جغرافيا على نطاق واسع زادت الحاجة إلى أساليب التحقق من الالتزام بتنفيذ السياسات الإدارية التي تكفل توفير الحماية لأصول المشروع وضمان الدقة للبيانات ولهذا نشأت المراجعة الداخلية لمساعدة الإدارة في مواجهة هذه المتطلبات.

وقد تطورت المراجعة الداخلية واختلف التطور من صناعة إلى أخرى بل من مؤسسة إلى أخرى داخل نفس الصناعة وأدى التطور إلى إضافة بعد جديد وهو تقييم أداء العمليات. [1]

ويعود ظهور المراجعة الداخلية في الثلاثينات وذلك بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك من أجل تخفيف عبئ المراجعة الخارجية على المؤسسات حيث كانت التشريعات توجب على المؤسسات التي تتعامل في الأسواق المالية إخضاع حساباتها إلى تدقيق ومراجعة خارجية.

وبقي دور المراجعة الداخلية مهمشا إلى غاية 1941 حيث نشأ معهد المراجعين الداخلين الأمريكيين الذي عمل على تطهير هذه المهنة وتنظيمها وقد قام المعهد بتعديل تعريفها سنة 1944 ثم 1954 و1957، كانت تعتبر نشاط مستقل لمراقبة الوظائف والنشاطات وإبداء الرأي حول فعالية الوسائل الرقابية وفي عام1996 تم إصدار دليل أخلاقيات مهنة المراجعة وفي سنة 1999 تم صياغة تعريف جديد لها من طرف المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين. [2]

ثانيا: مفهوم المراجعة الداخلية:

إن تعاريف المراجعة الداخلية متعددة نتيجة إلى عدة عوامل أدت إلى ظهورها حسب الجهات التي قامت بتعريفها والتطور التاريخي ونذكر منها.

1 -عرفها مجمع المراجعين الداخلين بالولايات المتحدة الأمريكية (IIA) the Institute of anternalauditors على أنها: " وظيفة يؤديها موظفين من داخل المشروع وتتناول الفحص الانتقادي للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية، وذلك بهدف التأكد من تنفيذ هذه السياسات الإدارية والتحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة ومعلوماتها سليمة ودقيقة وكافية ". [3]

---

[1] -عبد الفتاح الصحن، محمد السيد سرايا، الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئي والكلي ،الدار الجامعية للنشر ، الاسكندرية، 2003-2004، ص183.

[2] -العمرات أحمد صالح ،المراجعة الداخلية الإطار النظري والمستوى السلوكي ، دار النشر، عمان ، 1990 ص12.

[3] - محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص140.

2 -المراجعة الداخلية هي وظيفة تقييم مستقل داخل الشركة لفحص وتقييم أنشطتها وذلك كخدمة لهذه المؤسسة.[1]

3 -المراجعة الداخلية هي أداة من أدوات نظام الرقابة الداخلية ووسيلة من وسائل تقييم إجراءات الرقابة الداخلية، ولذلك فالمراجعة الداخلية هي جزء من نظام الرقابة الداخلية وليس العكس. [2]

4 -عرفها المعهد الفرنسي للمراجعين والمستشارين الداخليين في نشرته عن مسؤوليات المراجع الداخلي بأن وظيفة المراجعة الداخلية هي: " هي عبارة عن نشاط تقييمي مستقل، يهدف إلى مراجعة العمليات المحاسبية والمالية وغيرها من أجل خدمة الإدارة وبالتالي فهي رقابة إدارية تمارس عن طريق قياس وتقييم فعالية أساليب الرقابة الداخلية. [3]

ومن خلال هذه التعاريف نستخلص تعريف شامل للمراجعة الداخلية:

هي عبارة عن وظيفة تقوم على الفحص الانتقادي والتقييم المستقل داخل المؤسسة من أجل ضمان السير الحسن وتحقيق الأهداف المسطرة واكتشاف الأخطاء والعمل على تصحيحها ورسم خطط مستقبلية للمؤسسة.

ثالثا: أهداف المراجعة الداخلية

إذا أردنا التطرق إلى الأهداف المرجوة من المراجعة الداخلية فيمكن القول بأنه بالرغم من إن الهدف الرئيسي لقسم (دائرة أو خلية) المراجعة الداخلية في أي تنظيم هو الإسهام في تحقيق الأهداف الكلية لهذا التنظيم ، فان المراجعين الداخليين يسعون بصفة أساسية إلى تحقيق الأهداف التالية : [4]

- مراجعة وتقيم نظم الرقابة الداخلية.
- قياس درجة الكفاءة التي يتم بها تنفيذ الوظائف.
- تحديد مدى التزام العاملين بسياسات المؤسسة وإجراءاتها.
- حماية أصول المؤسسة و منع الغش والأخطاء واكتشافها إذا ما وقعت.
- تحديد مدى الاعتماد على نظام المحاسبة والتقارير المالية والتأكد من إن المعلومات الواردة فيها تعبر وبدقة عن الواقع.
- القيام بمراجعات منتظمة ودورية للأنشطة المختلفة ورفع تقارير النتائج والتوصيات إلى الإدارة العليا.
- تحديد مدى التزام المؤسسة بالمتطلبات الحكومية والاجتماعية .
- تقيم أداء الأفراد بشكل عام .
- التعاون مع المراجع الخارجي لتحديد مجالات المراجعة الخارجية .
- المشاركة في تخفيض تكاليف ومن الإسراف والتبذير ووضع الإجراءات اللازمة لها.

---

[1] -عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة ،الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة ،الدار الجامعية، مصر،2005-2006، ص497.

[2] -ادريس عبد السلام اشتيوي، مرجع سابق، ص56.

[3] -زين يونس، عوادي مصطفى، مرجع سبق ذكره، صص 35،36.

[4] -صديقي مسعود، أحمد نقار ،المراجعة الداخلية، الطبعة الأولى 2010، الوادي، ص72.

ويمكن تقسيم هده الأهداف إلى هدفين أساسيين هما: [1]

1 -أهداف الحماية:

كان التركيز في الماضي ينصب على هدف الحماية حيث كانت المراجعة الداخلية تعرف على أنها دالك النشاط الذي يهدف إلى حماية أصول المنشاة كما تهدف إلى التأكد من سلامة نظم الرقابة الداخلية والدي يهدف بدوره إلى حماية المنشاة من الاختلاس والسرقة ، وعلى دالك كان دور المراجع الداخلي ينصب على:

- التأكد من سلامة المعلومات المحاسبية المعدة ومدى الاعتماد عليها.
- حماية أصول المنشأة.
- التأكد من الموائمة بين أساليب القياس والسياسات والخطة والإجراءات والقوانين واللوائح الموضوعة
- التأكد من الاستخدام الكفء لموارد المنشاة .
- التأكد من انجاز الأهداف الموضوعة للعملية التشغيلية.

2 -هدف البناء:

وعن تطور مفهوم المراجعة الداخلية ظهر هدف جديد لوظيفة المراجعة الداخلية ويتحقق هدف البناء من خلال اقتراح العلاج والتوصيات نتيجة لما قام به المراقب الداخلي للفحص، حيث يتضمن التعريف الأخير اعترافا بالاتجاه نحو الخدمات الاستشارية للمراجعة الداخلية تلبية لحاجات الإدارة.

كما يمكن أن نقسم الأهداف بحسب مايصبوا المراجع الداخلي إلى تحقيقه إلى مداخل مختلفة . [2]

أ- **مدخل مراجعة مدى الالتزام** : تهدف عملية المراجعة من هدا المدخل إلى التحقق إذا كان العاملون في المستويات الإدارية المختلفة قد التزموا بنصي التعليمات الصادرة عن الإدارة العليا واتبعوا الإجراءات المناسبة في تنفيذ واجباتهم ، وتتم هد المراجعة من خلال 3 مستويات وهي :

- **مستوى التحقق:** بموجب هدا المستوى يبحث المراجع عن أدلة وبراهين تثبت صحة أية عملية يراجعها ، ويحرص المراجع هنا على جمع معلومات من أعمال المؤسسة من جهة خارجية محايدة مثل:
  - شهادة الرصيد الصادرة عن البنوك.
  - رسائل وأجوبة المدينين والدائنين.
  - إعادة تقييم الممتلكات من قبل المتخصصين .
- **مستوى المراجعة المستندية** : يعتمد المراجع في هدا المستوى على المستندات التي تثبت صحة القيود والمطابقة القانونية للشروط والواجبات الإتباع في المعاملات والعمليات ، وبموجب هدا المستوى لا يفحص المراجع أكثر من السجلات والدفاتر والوثائق.

[1] – ثناء على القباني، نادر شعبان السواح ،المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني، الدار الجامعية الاسكندرية، 2006، ص ص29-30.

[2] – صديقي مسعود، أحمد نقار، مرجع سبق ذكره، صص74-76.

- **مستوى مراجعة النظم** : يركز المراجع وفقا لهدا المستوى على النظام نفسه فيأخذ كل نظام على حدا، ويفحصه ويقيمه ويحاول ربطه مع النظم الأخرى، ودلك للتحقق من أن النظم الموضوعة تعمل بشكل صحيح ، وأنها تحقق الغرض الذي وضعت من اجله وأنها لا تتعارض في الأهداف .

ب- مدخل مراجعة العمليات : يسعى المراجع في مراجعته للعمليات إلى الحصول على أدلة وقناعات تثبت ارتفاع كفاءة العمليات ، وفعالية السياسات والإجراءات ووسائل الرقابة المتبعة لتدعيم كفاءة تلك العمليات .

وبشكل أساسي فان هده المراجعة تشتمل على فحص وتقيم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة .

يتبع المراجع الداخلي في مراجعة العمليات مستويين لتحقيق غايات المراجعة وهما:

- **المستوى التنظيمي** : يركز المراجع الداخلي في هدا المستوى اهتماماته على الوحدة التنظيمية ، حيث يخضع جميع عملياتها وأنشطتها في مراجعته وتحليله وتقيمه ، ويشمل فحصه مراجعة أهداف وخطط وأساليب وإجراءات هده الوحدة ، ولكن لا يخرج بفحصه عن الحدود التنظيمية لهده الوحدة.
- **المستوى الوظيفي** : يتبع المراجع الداخلي في هدا المستوى العملية أو النشاط محل المراجعة من بداية العملية أو النشاط إلى نهايته ، وحتى وان اخترقت إجراءات هده العملية الحدود التنظيمية للوحدات المختلفة ، فالعمليات كثيرا ما تشترك في انجازها أكثر من وحدة تنظيمية وعلى المراجع أن يقوم بفحص جميع الإجراءات التي قطعتها في الوحدات التنظيمية ، ومن أمثلة العمليات التي تراجع عمليات الشراء ، البيع وإصدار الأوراق المالية .

المطلب الثاني: أنواع المراجعة الداخلية

بتعدد تدخل المراجعة الداخلية كل الجوانب التي تخص المؤسسة بحيث يده بالى رقابة وجود الاستراتيجيات على مستوى المؤسسة إلى غاية الفحص والتاك من احترام القوانين والتنظيمات والإجراءات لهد الغرض تنوعت أصناف المراجعة الداخلية وهي كالتالي: [1]

1 -**المراجعة المحاسبية والمالية** : ترتكز هده المراجعة على رقابة وصحة الإجراءات المحاسبية وكدا التسجيلات المحاسبية والقوائم المالية الناتجة عنها .

وفي حقيقة الأمر إن المراجعة المحاسبية والمالية تنتمي إلى مجال المراجعة الخارجية.

ويمكن القول أن مفهوم المراجعة المحاسبية والمالية هو مفهوم واسع خاصة عندما يتعلق الأمر بالمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، لان الفرق بين هدين النوعين فيه التباس خاصة بالنسبة للمراجعة الخارجية التي تولي اهتمامها بالمصادقة على الحسابات. أما المراجعة الداخلية بنقطة سير دائرة أو قسم المحاسبة من حيث تنظيم طريقة العمل وتكوين المستخدمين... الخ.

وفي هذا الإطار يهدف المراجع الداخلي إلى فحص ومراجعة الوثائق المالية والمحاسبية لتجنب وتفادي الوقوع في أخطاء تتعلق بالتسيير.

[1] -زين يونس عوادي مصطفى، مرجع سبق ذكره، صص40-43.

2 - **المراجعة العملياتية** : يعتبر بعض المتخصصين في هذا المجال أن المراجعة العملياتية مرادفة للمراجعة الداخلية لكنه في حقيقة الأمر تشكل المراجعة العملياتية جزء من المراجعة الداخلية.

وسمي هذا النوع بالمراجعة العملياتية أو المراجعة التشغيلية لأنه يهتم بكل العمليات التي تخص المؤسسة وتتمثل أهدافها فيما يلي :

- التأكد والتحقق من وجود وفعالية نظام وإجراءات الرقابة الداخلية بما في ذلك التي تسمح بالتأكد من سلامة وصراحة المعلومات المالية لأنه في الواقع المراجعة العملياتية التي لا ترتكز على المراجعة المالية تعتبر مراجعة غير كاملة .
- ترقية وتطوير تطبيق سياسات الإدارة العليا للمؤسسة.
- تقييم مدى ملائمة الموارد والمناهج مع الأهداف المسطرة.
- تحليل الهياكل والتنظيم عن طريق تطبيق روح النقد من اجل تحسينها.

ولمراجعة العمليات عدة مكونات ليمكنها الانفصال عن بعضها البعض في تطبيقها وهي مدمجة كاملا في مهمة مراجعة وهي كالتالي:

1 - **المراجعة المطابقة:** ويهدف هدا النوع من المراجعة إلى فحص وتقييم أساس وفعالية نظام وإجراءات الرقابة الداخلية ومراقبة نوعية الإجراءات الموضوعة من اجل ضمان المطابقة مع القوانين، التنظيمات السياسات والإجراءات .

مراجعة التطابق ترتكز على المقارنة بين القاعدة والواقع (تحليل الأسباب والنتائج المتعلقة بالوضعية وتقديم توصيات) ، وهدا بمساعدة دليل أو مخطط يتكون من مجموع المعايير والتنظيمات والتشريعات .

وتحقق مراجعة المطابقة من اجل الإجراءات ونظم الرقابة الداخلية الموضوعة من اجل تطبيق القواعد الداخلية والخارجية للمؤسسة قد تم تطبيقها في الواقع .

2 - **مراجعة الفعالية** : لا يملك المراجع مسبقا في هذا النوع من المراجعة مخططات أو مراجع حيث يقوم بتقييم نظام الرقابة الداخلية مع مخطط أو مرجع جديد الذي يقوم بأعداده وفقا للمتطلبات الدولية المتعارف عليها وبالتالي يصبح هد المخطط مثالي يمكنه القيام بمهام على أكمل وجه .

يجب على المراجع الداخلي في هدا النوع من المراجعة إصدار رأي على التطبيق الجيد للقواعد والقوانين ويذهب حتى إلى اصدرا الرأي على نوعية هدا التطبيق حيث يتأكد من فعالية إجراءات ونظم الرقابة الداخلية الموضوعة انه لا يوجد مكان أو فرصة للتعديل .

أما في حالة العكس فعليه تقديم توصيات لتحسين الفعالية من اجل الوصول للأهداف المسطرة من طرف المؤسسة.

3 - **المراجعة التسييرية** : هدا النوع يتعدى الدور التقليدي للمراجعة وهدا في معنى الأهداف التقليدية ويذهب هذا إلى الحكم قدره الموارد البشرية والنظام الموضوع الاستغلال الأمثل للمحيط والوسائل المتاحة.

تتطلب هده المهمة من المراجعين مستوى عال جدا أو خبرة كافية نظرا لصعوباتها بحيث يجب إن يكون حكمهم مصحوبا بتوصيات عن طريق معايير مختلفة وهي كالتالي:

- مدى ملائمة الأهداف المسطرة .
- ملائمة الوسائل المطبقة في مجال التسيير الداخلي والقيادة والوسائل البشرية.
- الأدوات المحققة في إطار الأهداف المسطرة والمحيط.

وبالتالي ترتكز المراجعة التسييرية على مدى تقدير المراجع للسياسة الناتجة عن التسيير الذي يواجه استراتيجية المؤسسة ، ولها دور أخر في تقييم المخاطر ونظام الرقابة الداخلية عن طرف المسيرين وذلك طبقا للأهداف المسطرة للمؤسسة والتأكد من أن السياسة المتبناة منسجمة مع استراتيجياتها ، وإذا كان عكس ذلك يتوجب البحث عن حلول وتقديمها لتحسين الوضعية.

4 -**المراجعة الإستراتيجية** : وتسمى أيضا بمراقبة المديرية ويفحص المراجع في هذه الحالة الانسجام العام بين مجموع السياسات والاستراتيجيات للمؤسسة مع المحيط الذي تنمو فيه هذه الأخيرة وتعتبر وظيفة من الوظائف الأخرى للمراجعة العملياتية.

وتهتم المراجعة الداخلية بالوظائف المالية والمحاسبية بنسبة 20%، بينما تهتم بالوظائف الأخرى بنسبة 80%.

المطلب الثالث: معايير المراجعة الداخلية

يعتبر مجمع المراجعين الداخليين هو التنظيم الداخلي الذي يحكم مهنة المراجعة الداخلية وبالتالي المعايير والتعليم المستمر والقواعد العامة للسلوك الخاص بالمراجعين الداخليين ، إن ذلك المجمع راعي أيضا بحوث وتطوير الممارسات والإجراءات المصممة لتعزيز عمل المراجعين الداخليين أينما يعملون ، وقد أصدر المجمع المعايير الخاصة بالممارسة المهنية للمراجعة الداخلية ، تبناها في ثلاث مجموعات رئيسية : [1]

1 -الصفة
2 -الأداء
3 -التطبيق

تهتم معايير الصفة بخطط المراجعين الداخليين (الاستقلال أو الموضوعية)

ترتبط معايير الأداء بأداء أنشطة المراجعة الداخلية بالإضافة إلى توفر مقياس للجودة وتعتبر كل من معايير الصفة والأداء متماثلة مع المعايير العامة في مبادئ المراجعة المقبولة والمتعارف عليها عموما، حيث تطبق على خدمات المراجعة الداخلية بوجه عام.

[1] -أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الادارية وتقييم الأداء، الدار الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الأولى 2010-2011، صص94،95.

تهتم معايير التطبيق في الجهة الأخرى تطبيق محدد لمعايير الصفة والأداء لأنواع محددة من الارتباطات(التقييم الذاتي للرقابة، مراجعة الالتزام، مراجعة الغش). فاهم معايير المراجعة الداخلية هي 05 والمتمثلة في[1]

- الاستقلالية.
- العناية المهنية.
- نطاق العمل.
- تنفيذ عمل المراجعة.
- إدارة قسم المراجعة الداخلية.

1 -الاستقلالية:

يجب أن يكون المراجع الداخلي مستقلا على الأنشطة التي يقوم بمراجعتها أي مستقلا عن باقي الوظائف المتواجدة في المؤسسة ويتطلب ذلك ضرورة أن يكون الوضع التنظيمي لقسم المراجعة الداخلية كافيا بما يسمح بأداء المسؤوليات المنوطة بها، كما يجب أن يكون المراجع موضوعيا في أدائه لأعمال المراجعة. حسب هذا التقسيم فان عملية المراجعة الداخلية تؤدي بكل موضوعية وتعمل على التقليل من الفجوة بين تحقيق الأهداف المرجوة من المراجعة الداخلية وبين عدم تحقيقها، ويزيد من فاعلية عملية المراجعة الداخلية مما يؤدي إلى المساعدة وبصفة كبيرة الإدارة العليا في أداء مهامها مما يعني الوصول إلى اتخاذ قرارات محكمة وسليمة وتفعيل القرارات المسبقة.

2 -العناية المهنية:

عند القيام بأداء المراجعة الداخلية على المراجعين الداخلين بدل العناية اللازمة والكافية بصفة معتادة ويتضمن هذا المعيار المعايير التالية: [2]

- المعيار رقم 210 العاملون: تقوم إدارة المراجعة الداخلية بتوفير المعلومات مؤكدة حول تمتع المراجعين الداخلين بالكفاءة المهنية والفنية والتعليم بما يضمن السير الحسن لعمليات المراجعة التي يتم القيام بها.
- المعيار رقم 220 المعرفة، المهارات والتدريب: يجب أن يحصل العاملون على قدر كافي من المعرفة والمهارات والتدريبات الضرورية لتحمل المسؤولية عن القيام بأعمال المراجعة.
- المعيار رقم 230 الإشراف: يجب أن توفره إدارة المراجعة الداخلية على وجود إشراف ملائم على عمليات المراجعة.
- المعيار 240 الالتزام بمعايير السلوك: يجب أن يعمل المراجعون الداخليين بما يتفق مع معايير السلوك المهني والالتزام به.

[1] -فتحي رزق السوافري وأخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2002، صص102،103.

[2] -ألفين أ رينز وأخرون، مدخل متكامل في المراجعة، دار الم ريخ للنشر، الرياض، 2005، ص1034.

- المعيار 250 المعرفة، والمعايير والتدريب: يجب أن يتوافر في المراجعين الداخلين جوانب المعرفة واكتساب المهارات والقيام بالتدريبات اللازمة لتأدية مهمة المراجعة الداخلية.
- المعيار رقم 260 العلاقات والاستعمالات الإنسانية: توفر المراجعين الداخليين على مهارات التعامل الجيد مع الأفراد ووجود روابط الاتصال الفعالة تجعل العلاقات أكثر جدية.
- المعيار 270 التعليم المستمر: على المراجعين الداخلين القيام بعملية التعليم المستمر نتيجة للتغيرات والمستجدات في مختلف جوانب عملية المراجعة للمحافظة على الكفاءة الفنية.
- المعيار 280 بدل العناية المهنية المعتادة: يجب أن يمارس المراجعين الداخلين العناية المهنية المعتادة عند قيامهم بممارسة المراجعة الداخلية

3-مجال العمل:

يشمل نطاق عمل المراجع الداخلي في فحص ومراجعة جميع العمليات المالية المسجلة في الدفاتر والسجلات والعمل على تقييم نشاط المؤسسة عن طريق تقييم نظام الرقابة الداخلية من حيث الكفاءة والفعالية وكذلك تقييم مستوى أداء الأفراد لمهامهم والتحقق من مدى تطبيق القواعد وتحمل المسؤوليات. [1]

4-تنفيذ عمل المراجعة الداخلية:

ويتمثل في معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية والتي تتضمن العناصر التالية: [2]

أ -تخطيط عملية المراجعة: حيث يجب على المراجع الداخلي إعداد خطة محكمة تشمل جميع الخطوات والإجراءات اللازمة لعملية المراجعة الداخلية حيث تتضمن عملية التخطيط ما يلي:

- أهداف المراجعة.
- برنامج أداء مهمة المراجعة الداخلية.
- تخطيط قادر المراجعة والموازنات المالية.
- تقارير النشاط.

ب -فحص وتقييم المعلومات المتاحة للتأكد من أنها كافية، مفيدة، ملائمة وتخدم عملية المراجعة الداخلية.

ج-التبليغ بنتائج المراجعة الداخلية: تحديد لمن ترسل نتائج عملية المراجعة الداخلية وتبليغها إلى المستويات الإدارية المعنية بها عن طريق إعداد تقرير نتائج المراجعة.

د- متابعة تنفيذ هذه النتائج: لا تكتمل عملية المراجعة الداخلية إلا بقيام المراجع الداخلي بمتابعة ما توصل إليه من نتائج وما تم تحديده من توصيات، حتى يتأكد من اتخاذ الإجراءات ال مناسبة والمطلوبة بناء على نتائج المراجعة.

---

[1] -الدهراوي كمال الدين، مصطفى وسرايا محمد، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة ،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص179.

[2] -عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة رسالة مقدمة شمن متطلبات نيل شهادة ماجيستر في العلوم التجارية فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر(3)،2009-2010،ص47.

5- ادارة قسم المراجعة الداخلية:

تقتضي معايير المراجعة الداخلية بضرورة أن يتولى المدير عمل إدارة المراجعة الداخلية بطريقة مناسبة، ويكون مسؤولا عن تلك الإدارة بحيث:[1]

- تحقق أعمال المراجعة الأغراض العامة والمسؤوليات التي اعتمدتها الإدارة العليا وقبلها مجلس الإدارة.
- تستخدم الموارد المتاحة لأداء عملية المراجعة الداخلية بكفاءة وفاعلية.
- تتماشى جميع أعمال المراجعة الداخلية مع معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية.

وحتى يتمكن هذا المدير من إداراتها بما يحقق الأهداف العامة يجب أن:

- التحديد الدقيق للمسؤوليات، وذلك بوجود لائحة تحدد ذلك.
- يقوم بوضع خطط لتنفيذ مسؤوليات الدارة.
- إعداد الخطط الخاصة بالأنشطة.
- تيسير الموارد البشرية.
- يقوم بالتنسيق بين جهود كل من إدارة المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي.
- يقوم بوضع وتنفيذ برنامج للتأكد من جودة أعمال الإدارة وتقييم أعمالها بصفة مستمرة.

[1]- عبد الفتاح محمد الصحن، فتحي رزق السوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص225.

المبحث الثالث: تنفيذ عملية المراجعة الداخلي

عند القيام بتنفيذ عملية المراجعة الداخلية يجب على المراجع الداخلي إتباع مجموعة ضوابط تحكم عملية التنفيذ من حيث الطرق والخطوات ومختلف التقنيات المتبعة من أجل ضمان السير الحسن لعملية التنفيذ.

المطلب الأول: أدوات المراجعة الداخلية وألياتها.

المطلب الأول: أدوات المراجعة الداخلية: [1]

يستخدم المراجع الداخلي في إطار مهمته عدة أدوات وآليات لتحقيق الأهداف التي ينبغي التوصل إليها وتتصف هذه الأدوات بثلاثة خصائص أساسية:

- يختار المراجع الأداة أو الألية المناسبة لتحقيق الهدف المطلوب ولا تخدم بشكل منهجي.
- لا يقتصر استخدام هذه الأدوات والآليات على المراجعة الداخلية بل يمتد استخدامها إلى أطراف عديدة.
- يمكن أن يستخدم المراجع أداتين مختلفتين في إطار عملية المراجعة واحدة تخص نفس العنصر بحيث تستخدم الأداة الثانية للتحقق من النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام الأداة الأولى.

وفيما يلي يتم التطرق إلى الأدوات التالية:

أ/ قوائم الاستقصاء:

وهي قائمة نموذجية تشمل مجموعة من الأسئلة والتي تتناول جميع نواحي النشاط داخل المؤسسة وخاصة العمليات المعتادة: عمليات النقدية، عمليات الشراء والبيع....الخ.

يتم توزيعها على الموظفين لتلقي الاجابات لتحليلها لتقييم نظام الرقابة الداخلية ومدى فعاليته وتكون الأسئلة على عدة أجزاء في مختلف مجالات النشاط والاجابة تكون ب: "نعم" أو "لا"

ومن مزاياها:

- تغطية جميع المجالات.
- امكانية استخدام هذا الأسلوب من طرف أشخاص أقل تأهيلا وخبرة.

ومن عيوبها مايلي:

- الاجابات عن الأسئلة تمثل وجهة نظر من أجاب عليها وليس وجهة نظر القائمين بها فعلا.
- الاجابة بنعم أولا غير كافية لإعطاء صورة كاملة عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية.
- أسلوب قوائم الاستقصاء يركز على الأعمال التي يتم تنفيذها أكثر من التركيز على الأفراد أو المجموعات التي تؤدي هذه الأعمال.

ب/ أدوات الوصف:

- **الدراسة الوصفية:** وتتمثل في تقديم تعاليق من طرف الجهة التي تكون محل المراجعة ويعاب عليها أنها تضيع الكثير من الوقت من خلال تقديم المعلومات والتوسع فيها.

[1] -زين يونس، عوادي مصطفى ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 83-88.

- **الهيكل التنظيمي:** يقوم المراجع الداخلي باعداد المخطط الوظيفي انطلاقا من المعلومات التي تحصل عليها من عمليات الاستجواب والملاحظة والسرد التي قام بها في بداية المهمة حيث يستعمل المراجع هذه الأداة من أجل معرفة ما ان كان هناك :
  - شخص واحد يقوم بعدة وظائف.
  - وظيفة واحدة يقوم بها عدة أشخاص.
  - عدم اسناد وظيفة ما الى شخص محدد.
  - شخص بدون وظيفة.
- **شبكة تحليل الوظائف:** تستخدم هذه الشبكة لتحليل الوظائف أو الإجراءات محل الدراسة إلى أعمال أولية بهدف تحديد النقائص ومعالجتها وتتكون هذه الشبكة من ثلاثة أعمدة كالتالي:
  - العمود الأول: يتم فيه تحديد الأعمال الأولية المتعلقة بالوظيفة أو الإجراء بشكل مفصل ومتسلسل.
  - العمود الثاني: توضح فيه طبيعة المهمة سواء كانت تتعلق بالتنفيذ، التصريح، التسجيل، المراقبة.
  - العمود الثالث: وفيه الأشخاص دو العلاقة بمختلف المهام الوظيفية.
- **مسار المراجعة:** هي طريقة تحليل يقوم من خلالها المراجع بعمله، حيث يبدأ من الوثيقة الخبرة أو النتيجة المتوصل اليها الى غاية المصدر عن طريق مراجعة كل الخطوات التي تتوسط بين النتيجة والمصدر ويجب على المراجع التركيز جيدا.
- **خرائط التدفق:** هي تعبير شكلي لمجموعة من العمليات المتتالية حيث يتم وصف الوثائق المختلفة، مناصب العمل، القرارات وغيرها التي تعرض برموز وأشكال مرتبطة بها حسب التنظيم الاداري للمؤسسة.

حيث تبين هذه الخرائط دورة انتقال الوثائق بين مختلف الوظائف ومراكز المسؤولية وهي تقدم نظرة كاملة عن تسلسل المعلومات واجراءات انتقالها وتهدف الخرائط الى اختيار دقة تطبيق الإجراءات وفعاليتها.

ج/ورقة الكشف وتحليل المشاكل: وهي وسيلة تحليل بسيطة وفعالة يقوم المراجع كلما واجهته مشكلة ما، أوخطأ ما أو ملاحظة نقائص، وتتكون كل ورقة من العناصر التالية:

- المعاينة، الأسباب، النتائج، التوصيات.

د/ المعاينة الاحصائية:

يمكن تعريفها على أنها خطة تطبيق بطريقة تسمح باستخدام القوانين الاحتمالات للوصول الىأراء حول المجتمع المراد دراسته وهي تعبر عن العملية الشاملة التي تضمن تحديد العينة واختيار العناصر واختيارها وتقييم النتائج.

ويتبع المراجع عند استخدام هذه الطريقة 3 خطوات أساسية:

1/ تصوير السبر:في هذه الخطوة تحديد الهدف أو الأهداف المراد تحقيقها مايسمح بتحديد الرقابة التي تحديد القيام بها بهدف تحديد نوع الخطأ الذي يريد المراجع أن يتحقق غيابه ويقوم ب:

- تحديد المجتمع الاحصائي حسب الأهداف المسطرة المرغوب في تحقيقها وتكوين رأي حول المعلومات التي تمثل المجتمع المحدد.
- تحديد درجة الثقة المرغوب فيها التي تتماشى مع الموضوع المراد دراسته
- تحديد معدل الخطأ المقبول أي الحد الأعلى كنسبة مئوية للخطأ المقبول لمجتمع ما والخطأ المنتظر الوقوف عليه والذي ينبغي أن يكون أصغر من معدل الخطأ المقبول

2/ اختيار العينة:

تختار العينة بثلاث طرق، الطريقة الموجهة الشخصية حيث يختار المتدخل العينة حسب حدسه الشخصي، مما يتعارض مع الاحصاء والطريقة العشوائية وذلك باستعمال جدول الأرقام العشوائية وطريقة السبر الترتيبي بحيث انطلاقة من نقطة معينة تؤخذ المفردات المرتبة 5 أو 35 أو 55 مثلا.

3/ استغلال نتائج المراجعة:

يتم استغلال نتائج المراجعة بالقيام بنوعين من التحليل

- تحليل كمي للنتائج: بتأكده من أن الأخطاء والانحرافات التي تمالوقوف عليها لا تتعارض مع الأهداف المسطرة
- تحليل نوعي للأخطار والانحرافات والتأكد فيما كانت تكرارية أم لا وكذلك فيما اذا كانت ارادية أم لا. وعلى المراجع في النهاية اتخاد قرار قبول المجتمع أو عدم ذلك,

ثانيا: أليات المراجعة الداخلية:

ان كافة أنواع المراجعة تستخدم أساليب وأليات متماثلة على موقف معين وتتضمن تلك الأليات مايلي[1]:

1. **قوائم اختيارية:** وهي أليات نافعة في توفير معلومات تساعد على التفكير واتخاد القرار ويمكن أن تستخدم لفحص الالتزام بإجراءات معينة.
2. **قوائم استقصاء:** وهي أدوات مفيدة لمواقف مباشرة أو عند تكرار عملية المراجعة كجزء من برنامج مستمر ومن الأفضل عدم تقييد الأسئلة بإجابات محددة.
3. **مقابلات:** يمكن القيام بتلك المقابلات لزيادة وعي الأعضاء وجمع المعلومات عن طريق القيام بطرح أسئلة مختلفة تتعلق بنظم الادارة ومختلف الأمور المتعلقة بنشاطات المؤسسة.
4. **الملاحظة:** مراقبة كيف يمكن أن توفر العملية المنفذة صورة أكثر واقعية لمدى الالتزام بإجراءات محددة مقارنة بما يمكن الحصول عليها وتكون عملية الملاحظة على الأصول و الوثائق والتصرفات في المؤسسة.
5. **المناقشة:** من المعتاد أن تتم مع الموظفين الرئيسيين للمواقع لاحظاهم بأنشطة المراجعة الداخلية وما ومطلوب منه.

[1] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، صص 303،304.

6. **التقرير**: يتم توثيق وتسجيل نتيجة المراجعة الداخلية في تقرير يوضح النتيجة المتوصل إليها ونوع التقرير ومختلف التفاصيل المتعلقة بعملية المراجعة.

المطلب الثاني: مراحل عملية المراجعة الداخلية

تتميز مهمة المراجعة الداخلية بكونها تتبع نفس المنهجية مهماكان الهدف المسطر وتتم عملية المراجعة الداخلية بواسطة أدوات وآليات وطرق مختلفة وتمر بثلاث مراحل أساسية تتمثل فيما يلي : [1]

1 -مرحلة التحضير للمهمة :

في هذه المرحلة يقوم المراجع بالتحضير للقيام بالمهمة عن طريق تحديد المعلومات الواجب الحصول عليها ومكان وجودها وتحديد الأطراف التي يمكنها أن تساعده والعمل على التركيز في إعداد برنامج سليم لأداء المهمة وتمر هذه المرحلة بعدة خطوات .

أ- الأمر بالمهمة :

الأمر بالمهمة هو عبارة عن التفويض الذي تمنحه الإدارة العامة إلى مصلحة المراجعة الداخلية بهدف إعلام المسؤولين عن عملية المراجعة ويخضع إلى ثلاث مبادئ :

- لا يقرر المراجع الداخلي بمفرده عن مهمته، وإنما يقوم بالمهام التي تطلبها الإدارة العامة.
- يجب أن يصدر الأمر بالمهمة من سلطة مؤهلة عادة الإدارة العليا أو لجنة المراجعة.
- إعلام المسؤولين الذين لهم علاقة بالمهمة.

ب- مرحلة التعود:

تتطلب هذه المرحلة من المراجع الداخلي قدرا من الثقافة المالية ،التسييرية والتقنية تساعده على فهم الموضوع الذي هو بصدد مراجعته .

وتخضع مدة مهمة المراجعة الداخلية إلى درجة تعقد الموضوع وإلى مؤهلات المراجع ووفرة المعلومات،الوثائق وملفات العمل الخاصة بمهمات المراجعة السابقة.

ومن خلال هذه المعلومات يقوم المراجع بإعداد خطة التقارب ويهتم المراجع ب:

- فهم تنظيم الوحدة بشكل دقيق .
- فهم الأهداف والمحيط .
- التعرف على تقنيات العمل المستخدمة .
- المضمون الاقتصاديوالاجتماعي .
- معرفة المضمون التنظيمي للوحدة .
- عمل الوحدة .

[1] -عيادي محمد لمين،مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة ،رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع إدارة أعمال،2007-2008.ص119 .

ج – خطة التقارب:

وهي وثيقة تظهر في شكل جدول يقوم بتقسيم النشاط (الوظيفة أو الإجراء) الخاضع للمراجعة إلى مجموعةأعمال أولية سهلة الملاحظة ويتطلب وضع خطة التقارب مايلي :

- تقسيم النشاط إلى أعمال أولية
- الإشارة إلى الهدف والفائدة من الأعمال الأولية .

وتظهر خطة التقارب في جدول من عمودين يبين الأهداف والأعمال .

د- تحديد مواقع الخطر:

يقوم المراجع بتحديد مواقع الخطر وتعريفها والكشف عن المشاكل والنقائص وتقديم التوصيات لمعالجتها ويقوم المراجع بإكمال جدول خطة التقارب بإضافة:

- **عمود ثالث** : يحدد الخطر المتعلق بكل عمل .
- **عمود رابع** : ملخص للخطرفي ثلاث مستويات:عال،متوسط،ضعيف.
- **عمو د خامس:** سائل الرقابة الداخلية لإبطال هذه المخاطر بالاعتماد على الإجراءات،المعايير،الإشراف،الأدوات الملائمة أو الأفراد المؤهلين.
- **عمود سادس:** الإشارة إلى الإجراءات ذات أهمية هل موجودة أو العكس وإن كانت وسائل أخرى تتحكم في العمل .

و- التقرير التوجيهي:

وثيقة تعرض الأهداف التي يريد المراجع الداخلي تحقيقها ويبرم هذا العقد بينه والأطراف الأخرى التي ستخضع للمراجعة، ويقوم بإعداده المراجع ثم يعرضه للطرف الآخر للمصادقة عليه وله الحق أن يعطي وجهة نظره فقط والقرار الأخير للمراجع الداخلي ويعرض التقرير التوجيهي مايلي :

-الأهداف العامة: تتعلق بالأهداف الدائمة للرقابة الداخلية والمتمثلة في حماية الأصول،دقة المعلومات، احترام القواعد والتعليمات، تعظيم الموارد.

- **الأهداف الخاصة:** تتعلق بمختلف إجراءات الرقابة التي سيتم اختبارها من طرف المراجعين وتتعلق بمواقع الخطر المحددة مسبقا.

- **مجال التدخل:** يقترح المراجعون تدخلاتهم لتحقيق أهداف المراجعة من جانبين ،الأول يتعلق بمجال العمل الوظيفي، الفروع التي ستخضع للمراجعة في إطار هذه المهمة،والثاني يتعلق بمجال العمل الجغرافي (مصنع،منطقة).

2 – مرحلة تنفيذ المهمة :

- ✓ -ينتقل المراجع الداخلي إلى الميدان للقيام بأعمال المراجعة وتبدأ باجتماعافتتاحييهدف معالجة مخطط عملية المراجعة، ويتم إرسال جدول الأعمال مرفق بتقرير توجيهي يشرح محتوى هذا الأخير ويتضمن:
- ✓ التعريف بفريق المراجعين الداخلين.

- ✓ تحديد المواعيد والأشخاص.
- ✓ تحديد الشروط المادية لمهمة المراجعة .
- ✓ التذكير بالإجراءات الميدانية خلال عملية المراجعة.
- ✓ وتتم عملية المراجعة الداخلية عن طريق فحص مختلف السجلات والمستندات والملفات عن طريق إعداد مخطط المراجعة والتفتيش الميداني وإعداد قوائم الاستقصاء وتكوين النتائج والتوصيات وإعداد ورقة إبراز وتحليل المشاكل واستكمال نتائج المراجعة.

3- **مرحلة إعداد التقرير:** [1]

حسب المعيار 430 المتضمن في إيصال النتائج وينبغيعلى المراجع الداخلي خلال عملية الفحص والمراجعة أن يقوم بتحديد الشكل الذي سيقدم فيه أعماله لتوضيح الوضعية المالية للمؤسسة من أجل اتخاذ تعديلات في سياساتها وإصدار القرارات التصحيحية والعمل على رفع مستوى الأداء والفعالية .

المطلب الثالث : مسؤوليات وصلا حيات المراجع الداخلي

حتى يستطيع المراجع الداخلي أداء وظيفته بكفاءة وفعالية ينبغي عليه أن يكون على علم بكامل مسؤولياته وصلاحياته، وذلك طبقا للقواعد والمبادئ والمعايير التي تدعم علمية المراجعة الداخلية .

أولا : مسؤوليات المراجع الداخلي

يعتبر المراجع الداخلي مسؤولا عن تنفيد مهمات المراجعة الداخلية طبقا لبرنامج المراجعة الداخلية المعد لهذا الغرض من قبل مشرف المراجعة وعليه فإن المراجع الداخلي يقوم بالمسؤوليات التالية[2].

1- القيام بأعمال المسح الميداني الأول للنشاط الخاضع لعملية المراجعة لفهم وتحديد أسلوب العمل ووضع التوصيات المتعلقة باحتياجات عملية المراجعة .
2- وضع خطة شاملة النطاق والأسلوب وتحديد الفترة اللازمة لأداء المهمة.
3- مراجعة المستندات والقيود والسجلات والوثائق المختلفة اللازمة للقيام بعملية المراجعة كماهو مخطط لها.
4- التنسيق مع منسق إدارة الجهة الخاضعة للمراجعة بخصوص الحصول على الوثائق اللازمة وتحديد الاحتياجات اللازمة لتنفيذ المهمة .
5- تسجيل لجميع الملاحظات والنتائج والاستنتاجات حول عملية المراجعة لإعداد التقرير حول النشاط الخاضع لعملية المراجعة الداخلية.
6- تقييم مدى فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية.
7- الاحتفاظ بملفأوراق المراجعة الداخلية وتوثيقه حسب سياسات الإدارة .
8- الحفاظ على العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة .
9- اكتشاف الأخطاء الموجودة بكل أشكالها .

---

[1] – زين يونس،عوادي مصطفى،مرجعسبق ذكره،ص 97 .

[2] –خلف عبدالله الواردات،التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعاييرالتدقيق الداخلي الدولية،الوراق للنشروالتوزيع ،عمان،الأردن،2006.ص268.

ثانيا: صلاحية المراجع الداخلي

إن الغرض الرئيسي للمراجعة الداخلية يتمثل في مساعدة جميع أعضاءإدارة المؤسسة على تأدية وظائفهم بطريقة فعالة ، عن طريق إمدادهم بتحاليل موضوعية للبيانات المعروضة عليهم وتقارير دقيقة وصحيحة عن نشاط المؤسسة.

ويتمتع المراجع الداخلي بمجموعة من الصلاحيات تتمثل فيما يلي:[1]

1 -الحق في الوصول غير المشروط أو المقيد لجميع أنشطة المؤسسة.

2 -الحق في الحصول على سجلات ووثائق المؤسسة محل المراجعة.

3 -تحديد نطاق عمل المراجعة بما فيها اختيار الأنشطة وتطبيق الأساليب والتعليمات المطلوبة لتحقيق أهداف المراجعة ،حيث يجب أن تكون نطاق أعمال المراجعة الداخلية غير مقيدة يعني أن إدارة المراجعة الداخلية تكون لديها السلطة التي تحتاجها لمتابعة الإجراءات الرقابية في النظام ككل دون تدخل المؤسسة .

4 -الحق في طلب خدمات خاصة من خارج المؤسسة إذا لزم الأمر .

5 -الحصول على المساعدة المطلوبة من موظفي المؤسسة في كافة قطاعاتها أي أن على جميع موظفي المؤسسة مساعدة المراجعين الداخليين والتعاون معهم بشكل كامل وإعطاء الأولوية لإجابة طلباتهم بدون قيود، تحقيقا للفائدة المرجوة من المراجعة الداخلية في المؤسسة.

6 -حق طلب جميع المعلومات والبيانات والإيضاحات الضرورية لعملية المراجعة.

7 -حق تحقيق موجودات الشركة والتزامها. [2]

8 -حق الحصول على صور من جميع المراسلات والبيانات التي ترسلها الإدارة للمساهمين لدعوتهم لحضور الجمعية العامة، كما له الحق في الحضور والإدلاء برأيه فيما يخص النواحي المالية والإجابة على أي استفسارات حول تقريره المرفق بالقوائم المالية.

9 -حق مناقشة عزله وحق الامتناع عن إبداء رأيه في القوائم المالية وذلك في حالة العزل التعسفي وإساءة لسمعته وله أن يمتنع في إبداء الرأي في حالة الضغوطات والأخطاء الكثيرة.[3]

---

[1] -عبد الفتاح محمدالصحن، أصول المراجعة الداخلية والخارجية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1998، ص28.

[2] -إ دريس عبد السلام اشتيوي، مرجع سبق ذكره،ص45.

[3] -خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 125.

خلاصة الفصل الأول:

تعدوظيفةالمراجعةالداخليةمنأهمالوظائففيتنظيمالمؤسسة،إذأنهاتساعدفيبلوغأهدافهاالمسطرةمنخلالتقديمهالهاال
معلوماتذاتالمصداقية،كماتحظىالمراجعةالداخليةبمكانةهامةوبارزةفيتنظيمالمؤسسةإذلأهميتهاالبالغةجعلتتابعةمبا
شرةللإدارةالعليالإعطائهاالمزيدمنالاستقلاليةعنباقيالوظائف،والمراجعةالداخلية
تساهمبشكلكبيرفيمساعدةالمراجع الخارجي
علىأداءمهامهإذينتجعنتكاملهمامعاتحقيقالمؤسسةلأهدافهابدرجةعاليةمنالكفاءةوالفعالية،كما
أنللمراجعةالداخليةتطبيقاتشتىتسعىمنخلالهاإلىتقديممعلوماتذاتدرجةأقلمنالخطأوالتيتساعدالإدارةومتخذيالقرارفياتخاذ
قراراتهم.

الفصل الثاني :
المردودية المالية

تمهيد

إن هدف المؤسسة الإقتصادية هو العمل من أجل تحقيق مردودية مالية جيدة حيث تعتبر بمثابة المحرك الرئيسي للمؤسسة من أجل التوسع في نشاطها وتحقيق الإستقلالية المالية والإستمرار في مزاولة النشاط ولتحقيق هذه المردودية تقوم المؤسسة بالسهر على تطبيق مختلف القوانين والمعايير في عملياتها الإنتاجية وذلك من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية وجودة الإنتاج لتحقيق أقصى ربح ممكن من عملية البيع، وسنتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

- المبحث الأول: ماهية المردودية.
- المبحث الثاني: دراسة المردودية المالية.
- المبحث الثالث: العلاقة بين المراجعة الداخلية والمردودية المالية.

الفصل الثاني :
المردودية المالية

المبحث الأول: ماهية المردودية

المردودية مفهوم واسع تتعدد إستخداماتها من كونها أداة لقياس وتقييم نشاط المؤسسات الإقتصادية وتحقيق أرباح تضمن للمؤسسة بقاءها واستمرارها وتختلف من مجال إلى آخر ، وحتى تتمكن من تحقيق مردودية موجبة على المؤسسة توفير إدارة تتميز بالكفاءة والفعالية في تسيير الموارد المتاحة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المخططة.

المطلب الأول : مفهوم وأهمية المردودية

أولا : مفهوم المردودية

لقد تعددت تعاريف المردودية من محلل إلى آخر، وفيمايلي سنقدم بعض التعاريف الخاصة بها.

- هي عبارة عن ذلك الإرتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية. [1]
- المردودية هي عبارة عن الفائض النقدي الناتج عن الفرق بين العمليات الخارجية والداخلية للمؤسسة وتطبق على كل الأنشطة الإقتصادية وهي عبارة عن العلاقة بين النتيجة المحققة وحجم تكلفة الأموال المستثمرة.[2]
- المردودية هي عبارة عن النسبة بين النتيجة المحققة والوسائل المستعملة لتحقيق هذه النتيجة ولذلك هي قدرة المؤسسة على تحقيق الوفرة النقدية بمعنى تحقيق وفرة في الأرباح.[3]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إستخلاص التعريف التالي : المردودية المالية هي عبارة عن العائد المحقق من عملية إستثمار الأموال والموارد المتاحة في المؤسسة الإقتصادية.

ثانيا : أهمية المردودية:

يمكن إبراز أهمية المردودية بالنسبة للمؤسسة الإقتصادية من عدة جهات وذلك من خلال معرفة كل الأطراف التي ساهمت في الحصول عليها حيث تعتبر مصدر ثقة للمتعاملين معها ومصدر قوة بالنسبة للمؤسسة ويتلخص ذلك فيما يلي:[4]

أولا : المردودية مصدر ثقة بالنسبة للأطراف المتعاملة مع المؤسسة

وذلك يتعلق بمختلف المتعاملين مع المؤسسة من أطراف داخلية وخارجية.

1) **بالنسبة للمساهمين** : يعتبر المساهمين الدعامة الرئيسية للأموال المستثمرة في المؤسسة، فهم بذلك يخاطرون بضياع حصصهم ولذلك على المؤسسة بذل كل الجهود من أجل تحقيق نتيجة جيدة تعود بالفائدة على الأموال المستثمرة من طرف المساهمين مما يؤدي إلى خلق الثقة وزيادة الرغبة في الإستثمار نتيجة لتحقيق قوة إرادية

---

[1] إلياس بن ساسي يوسف قريشي، التسيير المالي والإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2006 ،ص267

[2] P.lauzel:controle de gestionetbudget.edition sirry.Paris.france.1986.p24

[3] ناصردادي عدون،أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي،دار المحمدية، الجزائر،الطبعة الأولى، 2008 ص 14.

[4] - Bernard colasse.la rentabilité de l'antreprise: analyseprevisionelle et controle,3emeédition,dunod,paris,1982, p34.

جيدة للمؤسسة الأمر الذي يجعله متمسكا بها وأمافي حالة تحقيق مردودية ضعيفة يجعله يفقد الثقة فيها مما يجعله ينسحب من الإستثمار فيها والبحث عن مؤسسات ذات المردودية الجيدة.

2) **بالنسبة للمقرضين** : قبل عملية الموافقة على الإقراض يقوم المقرض بدراسة حول المؤسسة التي تريد الإقتراض لمعرفة مستويات المردودية التي حققتها المؤسسة خلال مشوارها المهني و ذلك من أجل عدم المخاطرة في منحها القروض التي تحتاجها كما أن المقرض يقوم بمراقبة تطور قيم أسهمهافي البورصة، فإذا كانت مرتفعة وفي تزايد منتظم فذلك يعتبر كمؤشر على القدرات الإقتصاديةوالمالية الجيدة للمؤسسة المعنية، الشيء الذي يعزز الثقة فيها والإستمرار في إقراضها للحصول على مكافأة كبيرة وفي الآجال المحددة.

أما إذا كانت مستويات المردودية متدينة، فإن المقرض يقوم بالإتفاق على منح قروض للمؤسسة على الوفاء بإلتزامات التسديد.

3) **بالنسبة للزبائن** : على المؤسسة أن تكون على علاقة وثيقة وجيدة مع الزبائن والعمل على توفير الطلبيات المقدمة من طرف الزبائن في الآجال المتفق عليها مع احترام الكميات والمواصفات وإحترام معايير الجودة التي يطلبها الزبائن والعمل على إختيار الزبائن الأكثر إلتزاما بتسديد المستحقات وفي حين عدم إحترام طلبيات الزبائن فإن ذلك ينعكس سلبا على المؤسسة وانقطاع العلاقة وتدهور الثقة بينهم مما يؤدي إلى إنخفاض رقم الأعمال وبالتالي إنخفاض مردودية المؤسسة.

4) **بالنسبةللموردين** : يفضل الموردون التعامل مع المؤسسات التي تحقق مردودية جيدة لأن ذلك يعد مصدر ثروة بالنسبة لهم وذلك لأنها تضمن إستمرارهم في تموينها بصفة منتظمة وتزداد أرباح الموردين أثناء قيام المؤسسة بتوسيع نشاطها وتطويره وقيام المورد بالتعاقد مع المؤسسة لتمويلها بشكل دائم وهذا لثقته فيها حيث أن الثقة تزداد بزيادة المردودية وتنخفض بإنخفاضها.

5) **بالنسبةللأجراء:** تلعب المردودية دورا هامابالنسبة للأجراء فتحقيق مردودية مرتفعة تؤدي إلى حصول العمال على أجورهم وزيادة عليه في حين المؤسسات التي تحدد الأجور عن طريق الإنتاج والمبيعات فتحقيق الإنتاج بكميات كبيرة يؤدي إلى إرتفاع الأجور وإنخفاض كمية الإنتاج يؤدي إلى إنخفاض الأجور.

6) **بالنسبةللدولة** : إن لمردودية المؤسسة أهمية كبيرة بالنسبة للدولة فتحقيق مردودية مالية مرتفعة يؤدي إلى حصول الدولة على أرباح كبيرة وذلك عن طريق فرض الضريبة على الأرباح والمقتطعة من النتيجة الإجمالية للسنة المالية إلى جانب ذلك تستفيد الدولة من توازن ميزان المدفوعات عن طريق الصادرات التي تقوم بها المؤسسة.

ثانيا: المردودية ضرورة مالية بالنسبة للمؤسسة

وذلك من أجل الإستمرار وتحقيق الأهداف المخططة لها والقدرة على مواجهة التطورات والإضرابات غير المتوقعة.

1) تحقيق النمو والتطور والبقاء في السوق[1]

تعمل إدارة المؤسسة جاهدة للحصول على مردودية إيجابية لضمان بقائها في السوق وذلك عن طريق مراقبة مردوديتها خاصة بعد تحول النظر لمردودية وقيمة المؤسسةمن منظور داخلي فقط إلى المنظور الخارجي والمتمثل في وجهة نظر السوق المالي من خلال المساهمين الذين يمثلون عنصرا خارجيا على المؤسسة وتحقيق نتائج جيدة يضمن لها النمو والتوسيع في نشاطها عن طريق إعادة تشكيل الطاقة الإنتاجية التي تآكلت و تقادمت بفعل الإستعمال ومرور الزمن و ذلك من خلالإستعمال الأرباح والمخصصات التي بحوزة المؤسسة.

2) **الحفاظ على إستقلاليتها المالية:**[2]

إن الأرباح التي تحققها المؤسسة لها دور فعال في تحقيق شبه الإستقلال المالي وذلك من خلال تمويل المشاريع الإستثمارية عن طريق الأرباح المحققة في شكل إحتياطات و يسمح لها التمويل الذاتي بعدم تحمل أعباء تعاقدية كدفع أو تسديد الديون الناجمة عن عملية اللجوء إلى الإستدانة و بالتالي الحفاظ على الإستقلالية المالية وتدعيم المركز المالي للمؤسسة.

المطلب الثاني : مكونات المردودية

تتكون المردودية من مجموعة من العناصر تتمثل فيما يلي:

- الإنتاجية.
- الربحية.
- الفعالية.
- المكونات المالية.

1- الإنتاجية : يشير مصطلح الإنتاجية بصفة عامة إلى نسبة المخرجات إلى المدخلات، وتشمل المدخلات ساعات العمل أو تكلفتها وتكاليف الإنتاج والآلات والمعدات بينما تشتمل المخرجات على المبيعات،الدخل،الحصة السوقية وعلى الرغم من أن مفهوم الإنتاجية قد يختلف بإختلاف نوعية النشاط إلا أنه يظلدائما على علاقة بين قيمة أو كمية الموارد المستخدمة في إنتاج تلك السلع أو الخدمات وتعتبر الإنتاجية مؤشر يمكن من خلاله معرفة دالة الإنتاج والتموين وتحقيق إنتاجية جيدة من عنصر العمل ورأس المال يؤدي إلى تحقيق مردودية جيدة وغالبا مايعبرعنها بالعلاقة التالية:[3]

---

[1] هواري سويسي، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث،العدد 7 ،ورقلة،الجزائر2010/2009 ص 56.

[2] حنفي عبد الغفار، أساسيات الإدارة المالية دراسات الجدوى، تحليل مالي، هيكل رأس المال بيانات توزيع الأرباح، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر ،2003، ص ص129،130.

[3] عيساني عامر، سلالي بوبكر، أثر التدريب والتأهيل في تحسين إنتاجية الموارد البشرية ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الملتقى الدولي الأول يومي13و14ماي 2012.

ب) الربحية: وهي القدرة على تحقيق أرباح با لنسبة للمؤسسة أي تعني فائض في النواتج مقارنة بالأعباء ويعبر عنها كما يلي[1]

د) **الفعالية** :[2]

عرفهاWalker et Ruibert: تصب وجهة نظر هذين الكاتبين في أن الفعالية ترتبط بالأهداف الإستراتيجية للمؤسسة ومن ثم الفعالية تتجسد في قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الإستراتيجية من نمو المبيعات وت عظيم حصتها السوقية مقارنة بالمنافسة...إلخ.

كماVincetPlawchetعرفهاعلى أنها القدرة على تحقيق النشاط المرتقب والوصول إلى النتائج المرتقبة .

هـ) **المكونات المالية:** إن المردودية من الوجهة المالية ترتكز على مفهومين هما:

التدفقات النقدية:

وهي رصيد التدفقات النقدية المتعلقة بالمشروع خلال فترة زمنية معينة و يقصد بذلك الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة و الذي يمثل التغير الذي طرأ على رصيد النقدية.[3]

كما أن قائمة التدفقات النقدية تهدف إلى تتبع تدفق الأموال عبر الشركة ، إذا تبين من أين تأتي النقدية و أين تذهب و تعد أداة هامة لتفسير التطورات التي تطرأ على نسب السيولة.[4]

الهامش الإجمالي للتمويل الذاتي :

[1] مجيد الكرخي،تقويم الأداء بإستخدام البنى المالية،دار المناهج للنشر،الطبعة الأولى 2007ص 105.

[2] الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، عدد07 ، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص ص 219-220.

[3] جميل أحمد توفيق،أساسيات الإدارة المالية،دار النهضة العربية ،بيروت،بدون طبعة، ص 45

[4] محمد فتوح، أهم النسب والمؤشرات في عالم المال والأعمال، شعاع للنشر والعلوم، 2010، ص156.

و يقصد بالتمويل الذاتي مقدرة المؤسسة على تمويل نفسها من مصادرها الداخلية دون اللجوء إلى مصادر خارجية و يتكون التمويل الذاتي من الأرباح غير الموزعة و الإ هتلاكات السنوية للأصول و مؤونات الخسائر والأعباء طويلة الأجل.[1]

المطلب الثالث: أنواع المردودية

تنقسم أنواع المردودية إلى أنواع مختلفة وذلك بإختلاف مجالات تطبيقها ولذلك إختلاف وجهات نظر المفكرين وفيمايلي سنتطرق إلى بعض أنواع المردودية.

أولا: أنواع المردودية

هناك أنواع مختلفة للمردودية في الشركة،وإن إختلفت في الشكل فإنها لاتختلف في المضمون وسنذكر منها مايلي:

1-المردودية الإقتصادية[2]

تعرفعلىأنها تلك المردوديةالتي تقيس لنا الفعالية الإقتصادية للشركة بمعنى مردودية الأصول الإقتصادية المتاحة في المؤسسة، وبعبارة أخرى مدى فعالية أصول الشركة في تحقيق نتيجة إيجابية وهي تهتم بالنشاط الرئيسي وتستبعد النشاطات الثانوية وذات الطابع الإستثنائي وتحسب بالعلاقة التالية:

حيث أن:

الفائض الإجمالي للإستغلال=القيمة المضافة للإستغلال-(أعباء المستخدمين+الضرائب والرسوم المرتبطة بالإستغلال).

وتوجد عدة نسب لحساب المردودية الإقتصادية حيث تعتبر هذه النسبة من أكثر النسب تداولا وأكثرها صدقا بالنسبة لمستعمليها.

2- المردودية التجارية :

تعرف المردودية التجارية بأنها المردودية التي تحققها الشركة من خلال مجموع مبيعاتها.

حيث أن:

[1] مبارك لسلوس، التسييرالمالي،ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الثانية 2012 ،ص36.

[1] نجار حياة، محاضرات في التسيير المالي،فرع إدارة أعمال، كلية التسيير، غير منشورة، جامعة جيجل، 2010 - 2011.

النتيجة المحصل عليها تبين لنا الربح المحقق من المبيعات الصافية و هي تساعد إدارة الشركة على تحديد سعر البيع الواحد للوحدة.

3 **مردودية الإستغلال (أو معدل الهامش):** تعرف مردودية الإستغلال على أنها العلاقة بين نتيجة الإستغلال و مستوى النشاط، وبالتالي يمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية :[1]

ويمكن أن تأخذ نتيجة الإستغلال الشكلين التاليين :

- الفائض الخام للإستغلال.
- الفائض الخام الصافي للإستغلال (النتيجة المحاسبيةللإستغلال).

أما مستوى النشاط فيمكن أن يكون في صورة: رقم أعمال، الإنتاج أو مجموع رقم الأعمال والإنتاج.

والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (2): نسب قياس مردودية الإستغلال (معدل الهامش)

نسب المردودية الخام للإستغلال(معدل الهامش الخام للإستغلال).	الفائض الخام / رقم الأعمال	الفائض الخام للإستغلال / الإنتاج	الفائض الخام للإستغلال / رقم الأعمال×الإنتاج
نسب المردودية الصافية للإستغلال (معدل الهامش الصافي للإستغلال).	النتيجةالمحاسبيةللإستغلال / رقم الأعمال	النتيجة للإستغلال / الإنتاج	**النتيجةالمحاسبيةللإستغلا ل** / رقم الأعمال×الإنتاج

المصدر : .hutinherve.op.cit.p133

4- المردودية الإجتماعية: تعتبر الحياة الإجتماعية في المؤسسة محفزا قويا يؤدي إلى زيادة الإنتاج و التنمية الإنتاجية و من أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها يجب تحسين ظروف العمل الذي يعتبر من الشروط الأساسية في النمو الإقتصادي حيث أنه من بين أولويات المؤسسة الإقتصادية وتحقيق المردودية الإجتماعية من خلال توفير مناصب شغل لأكبر عدد من العمال من جهة و تحسين ظروفهم من جهة أخرى.[2]

5- المردودية المالية: ستكون موضوع المبحث الموالي

[1] ناصر دادي عدون مرجع سبق ذكره ص 16

[2] نجار حياة، مرجع سبق ذكره

المبحث الثاني: دراسة المردودية المالية

تعد المردودية المالية مؤشرا هاما بالنسبة للمؤسسة و ذلك للحكم على مدى كفاءة الإدارة و فعاليتها المالية و ذلك من خلال دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالأموال المستثمرة والعمل على الإستغلال الأمثل لها من أجل تحقيق مردودية مالية جيدة .

المطلب الأول: مفهوم المردودية المالية وكيفية قياسها

أولا: مفهوم المردودية المالية

لقد تعددت مفاهيم المردودية المالية إلا أنها تشتمل كلها على عنصرين أساسيين وهما النتيجة المالية والأموال الخاصة وفيما يلي نقدم بعض التعاريف لها:

1) تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية،حيث تأخذ النتيجة الصافية من حساب النتائج والأموال الخاصة من الميزانية.[1]

2) المردودية المالية: هي قدرةالمؤسسة على تحقيق أرباح مرتفعة تمنح للمساهمين لتمكنهم من تعويض المخاطرالمحتملةالتي يمكن أن يتعرضوالها نتيجة مساهماتهم في رأس مال المؤسسة وذلك في إطارإقتصاد السوق.[2]

3) المردودية المالية هي عبارة عن العائد المتحقق من الأموال التي وضعت في يدإدارة الشركة على شكل أصول مختلفة ومتنوعة.[3]

4)عرفها vizzavona :بأنها العلاقة الموجودة بين النتيجةالمالية للدورة والمواردالخاصة،وذلكقبل النتيجة الصافية للدورة بالنسبة للموارد الخاصة.[4]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن:

---

[1] عادل عشي،الأداء المالي للمؤسسةالاقتصاديةقياس وتقييم،رسالة ماجستيرغيرمنثورة،جامعة بسكرة،الجزائر 2001-2002 ،ص81.

[2] زغيب مليكة،بوشنقيرميلود،التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد،ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر، 2010.ص88.

[3] محمد سعيدعبد الهادي،الإدارةالمالية،دارالحامد للنشر والتوزيع،عمان الطبعة الأولى، 2008. ص169.

[4] Vizzavonapatrice:gestionfinanciére,analyse prévisionnelle, 9eme édition,berti édition,1999Alger,p122.

الفصل الثاني :
المردودية المالية

المردودية المالية: هي عبارة عن الربح أو العائد الناتج عن الإستغلال الأمثل لموارد المؤسسة المتاحة من أجل تعظيم ثروة الملاك وتسديد مختلف الإلتزامات والديون وتحقيق الإستمراريةوالنمو والقدرة على فرض الوجود عن طريق تحقيق الإستقلالية المالية.

ثانيا : قياس المردودية المالية

تقاس المردودية المالية حسب العلاقات التالية:

قدرة التمويل الذاتي = النتيجة الصافية+أعباء أخرى غير نقدية–نواتج أخرى غير نقدية– نواتج التنازلات.

وهي تعبر عن الفائض النقدي الإجمالي الصافي للمؤسسة.

كما يمكن قياسها عن طريق مؤشرات الربحية والمتمثلة فيما يلي :

(1) نسبة ربحية المبيعات = و هي النسب التي تقيس الربح لكل دينار من المبيعات وهي:[4]

نسبتها من الربح الإجمالي = الربح الإجمالي/المبيعات

نسبتها من الربح الصافي = صافي الربح/المبيعات

(2) نسبة ربحية الإستثماراتوتتمثل فيما يلي[5]

معدل العائد على إجمالي الأصول = الأرباح القابلة للتوزيع/إجمالي الأصول

معدل العائد على حقوق الملكية = الأرباح القابلة للتوزيع/أموال الملكية

أما النسبةأكثرإستعمالافي حساب المردودية الماليةهي :النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة

حيث تقوم بإستخراج الأموال الخاصة من الميزانية والنتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج .

---

[1] عادل عشي، مرجع سبق ذكره ص 72.

[2] زغيب مليكة،بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره ص 89.

[3] ناصر دادي عدون ،مرجع سبق ذكره ص 21.

[4] علي عباس،الإدارة المالية ،إثراء للنشر والتوزيع، عمان الطبعةالأولى، 2008،ص75.

[4] محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، فريد مصطفى،الإدارة المالية مدخل اتحاد القرارات،الدارالجامعيةالإسكندرية،بدون طبعة، 2008،ص77.

المطلب الثاني : مركبات المردودية المالية والعوامل المؤثرة فيها:

من خلال التعاريف السابقة للمردودية المالية فإن نسبة المردودية المالية تتركب من النتيجة المالية للدورة والأموال الخاصة كما أنهاتتأثر بمجموعة من العوامل وسنوضح ذلك فيمايلي:

أولا- مركبات المردودية المالية

لمعرفة المركبات التي تتركب منها المردودية المالية ،فإننا سنعمد إلى تتفكيك هذه الأخيرة على النحو التالي:[1]

سبق وأن علمناأن

المردودية المالية = نتيجة الدورة المالية/ الأموال الخاصة

وبالتالي فإنه بالإمكان تفكيك العلاقة أعلاه إلى مرحلتين كما يلي:

المرحلة الأولى: وتتركز على إدخال مفهوم "مجموع الأصول" على العلاقة السابقة بحيث تصبح كما يلي:

حيث أن:

$\frac{\text{نتيجة الدورة المالية}}{\text{مجموع الاصول}}$: تمثل إحدى العلاقات المحددة لنسبة المردودية الإقتصادية.

$\frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{مجموع الاصول}}$: تشيربشكل غير مباشرإلى درجة الإستدانة للمؤسسة.

-المرحلة الثانية : وترتكز على إدخال مفهوم "رقم الأعمال" على العلاقة السابقة المحددة للمردوديةالإقتصادية،وهذا كما يلي :

حيث أن:

$\frac{\text{نتيجة الدورة المالية}}{\text{رقم الاعمال}}$: تمثل معدل هامش النتيجة، ويعبر على مقدارالوحدات النقدية من نتيجة الدورةالذييمكن للمؤسسة أن تتحصل عليه من كل وحدة نقدية محققة من رقم الأعمال.

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره،ص ص 22-25.

معدل دوران الأصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول: تمثل معدل دوران مجموع الأصول الذي يعبر على عدد مرات دوران أو تجدد مجموع الأصول خلال كل دورة.

ومع الأخذ بعين الإعتبار لنتائج المرحلتين الأولى والثانية لتفكيك نسبة المردودية المالية، فإنه ينتج مايلي:

وعليه فإن:

المردودية المالية= معدل هامش النتيجة× معدل دوران الأصول×درجة الإستدانة.

يتضح مما سبق أن المركبات الأساسية للمردودية المالية تتمثل في كل من درجة الإستدانة،معدل هامش النتيجة ومعدل دوران الأصول مما سبق يمكن الإستنتاج بأن مستوي المردودية المالية يتحدد تبعا لمستويات كل من المردودية الإقتصادية ودرجة المديونية أي أن :

المردوديةالمالية = المردودية الإقتصادية× درجة الإستدانة

ويمكن تلخيص ما سبق ذكره بشأن مركبات المردودية المالية في الشكل التالي

الشكل رقم (01): مركبات المردودية المالية:

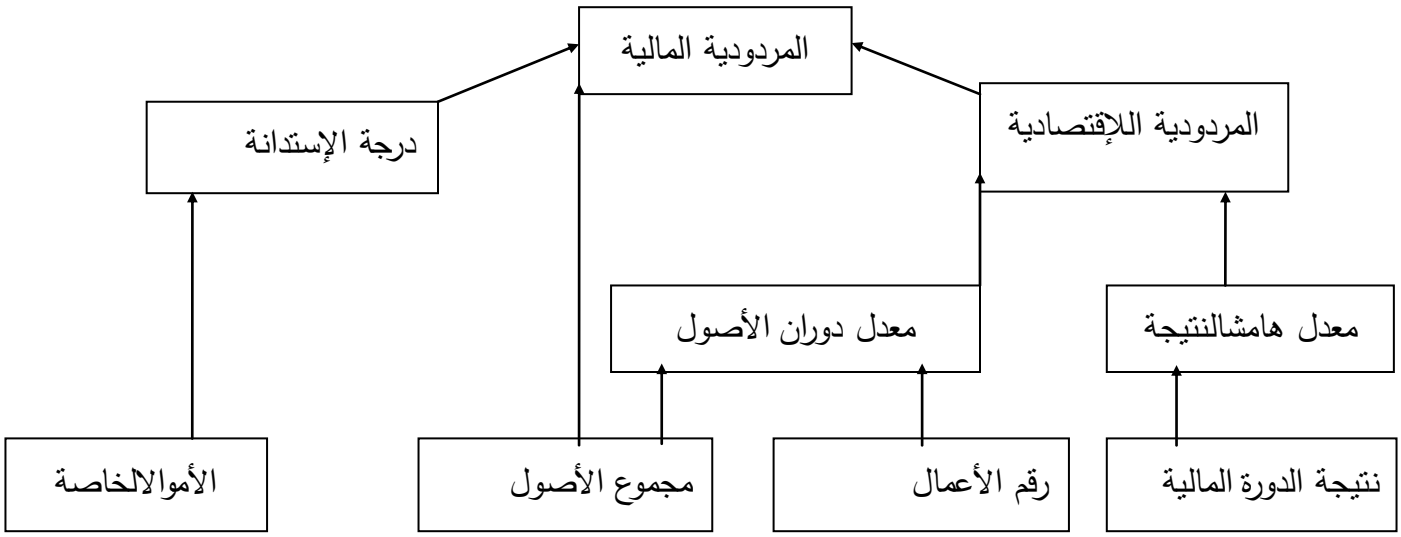

المصدر:ناصر دادي عدون، أثر التشريع الجبائي علي مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، ص25.

ومن خلال التمعن في الشكل يمكن القول أنه عند تحقيق معدل هامش مرتفع لا يعني بالضرورة تحقيق معدل مردودية إقتصادية جيد،لأن ذلك مرتبط بمعدل دوران الأصول.

ولذلك تحقيق معدل مردودية إقتصادية جيد لا يعني تحقيق معدل مردودية مالية جيد بل يجب الأخذ بعين الإعتبار مستوى الإستدانة.

ثانيا: العوامل المؤثرة على المردودية المالية

من خلال الدراسة السابقة للمردودية الماليةومعرفة المكونان الرئيسيان لها وهما المردودية الإقتصاديةوالإستدانة وذلك حسب العلاقة التالية:

المردودية المالية= المردودية الإقتصادية× درجة الإستدانة.

ومنه نجد:

أن تأثير المردودية الإقتصادية ودرجة الإستدانة على المردودية المالية بما يسمى بالرفع المالي.

حيث يعرف الرفع المالي على أنه إستخدام أموال الغير عن طريق الإقتراض وذلك من خلال فوائد على القرض ويكون إستخدام الرافعة المالية مرغوب فيه في حالة إزدهار السوق لتحقيق فوائد كبيرة فهو بالتالي يؤثر على المردودية المالية وذلك من خلال إجراءمقارنة بينسبة المردودية الإقتصادية ودرجة الإستدانة.[1])

ويبرز هذا التأثير في الحالات التالية:[2]

الحالة الأولى: الأثر الإيجابي للرافعة المالية.

عندما تكون نسبة المردودية الإقتصادية أكبر من معدل الفائدة وبذلك فإن المردودية المالية تزداد كلما إزدادت درجة الإستدانة .

الحالة الثانية: الأثر السلبي للرافعة المالية

عندما تكون نسبة المردودية الإقتصادية الصغرى معدل الفائدة فإن المردودية المالية تزداد كلما إزدادت نسبة الإستدانة.

الحالة الثالثة: الأثر الحيادي للرافعة المالية

عندما تكون نسبة المردودية الإقتصادية مساوية لمعدل الفائدة فهنا لا يكون أي تأثير على المردودية المالية وفي هذه الحالة المردودية المالية تساوي المردودية الإقتصادية بعد الضريبة وهذا مهما كان مستوى الإستدانة

المطلب الثالث: آليات التحكم في المردودية المالية

من خلال ماسبق رأينا أن المردودية المالية تتحدد بالعلاقة التالية:

المردودية المالية= المردودية الإقتصادية × درجةالإستدانة.

وبالتالي علينا التحكم في المردودية الإقتصادية ودرجة الإستدانة للحصول على مردودية مالية جيدة.

[1] علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص 229.

[2] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص،ص 3،29

أولا: آليات التحكم في المردودية الإقتصادية[1]

لكي تتمكن المؤسسة من التحكم بفعالية في مردوديتها الإقتصاديةيجب عليها بمراقبة محدداتها والتحكم فيها وذلك من خلال:

1- آليات التحكم في هامش النتيجة

على المؤسسة تحقيق أعلى مستوى لمعدل الهامش الصافي للإستغلال،وذلك من خلال توسيع النشاط وتخفيض التكاليف إلى أقصى درجة ممكنة ويتم ذلك على المستوى القصير والمتوسط والطويل.

-على المدى القصير:

في هذه الحالة تقوم المؤسسة بتوسيع حجم الإنتاج والمبيعات على المدى القصير وذلك من خلال التخطيط الجيد وإتباع السياسات الناجحة والعمل على توفير مختلف متطلبات عملية الإنتاج لتفادي الإختلالات التي تتسبب في تعطيل تنفيد مخططات عملية الإنتاج والعمل على المراقبةالمستمرة لمنع التهاون والإهمال من أجل تحقيق الجودة المطلوبة للمنتجات و القيام بتخفيض تكاليف البيع و رفع الأسعار إلى أقصى الحدود المعقولة والممكنة إضافة إلى ما سبق على المؤسسة التحكم في تكاليف الإنتاج و مختلف المصاريف وتخفيضها إلى أقصى حد ممكن للحصول على أقصى حد ممكن من الأرباح وذلك من خلال التخطيط الجيد بإستعمال مختلف التحليلات المتعلقة بالعملية الإنتاجية داخليا وخارجيا.

-على المدى المتوسط الطويل:

يجب أن ينصب إهتمام المؤسسة على المدى المتوسط والطويل خاصة في البحث عن تحقيق نمو متجانس لأنشطتها المبرمجة وذلك من خلال:

-العمل على توجيه الإستثمارات إلى الأنشطة الأكثر ربحية والتخلي تدريجيا عن الأنشطة ذات المردودية والعمل على تطوير القدرات الإنتاجية والإستغلال الأمثل للموارد المتاحة والإهتمام بالبحث العلمي لمسايرة متطلبات وأدواق المستهلكين وتحقيق رغباتهم حسب رضاهموذلك بدراسة الأسواق لإكتشافالإستثمارات المربحة.

-إتباع سياسة التوسيع الخارجي،بحيث يمكن للمؤسسة أن تساهم في رأس المال لمؤسسات أخرى ويمكن أن تجعلها تابعة لها ويندرج هذا العمل فيإطار"التكاملأو الإدماج الأفقي" أي التوسيع الجغرافي للأنشطة أو لذلك في إطار "التكامل أو الإدماج العمودي"أي التوسيع نحو الأنشطة الأمامية أو الخلفية للنشاط الرئيسي والمالي للمؤسسة.وعملية التوسيع الخارجي تهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن وليس الهدف هو الهيمنة والسلطة لأن حجم المؤسسات لا يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على تحقيق مردودية جيدة.

[1]Deppallens.G: « gestion financiére de l'entreprise »siruy,paris,1980.pp270-271.

2-آليات التحكم في حجم الأعمال:

وذلك من خلال تسريع حركة دوران عناصر الأصول لضمان التسيير المالي الجيد على المدى القصير والمتوسط والطويل وذلك يتلخص فيما يلي:

-على المدى القصير:

إن الإستغلالوالإستعمال الجيد لأصول المؤسسة يحقق لها نتائج جيدة، وفي حين وجود أصول عاطلة وغير مستغلة ينتج عنها خسارة تتحملها المؤسسة .

فبالنسبة للمخزونات من الضروري أن تكون دائما محف ظ ة قدر الإمكان وذلك حسب ما تتطلبه دورة الإستغلاللأكثر،كما يجب على مصلحة البيع العمل على تحقيق أعلى مستوى ممكن لرقم الأعمال بواسطةأدنى المستويات الممكنة للمخزونات.

أما بالنسبة لحقوق المؤسسة على زبائنها على الإدارة وبالضبط مصلحة المبيعات العمل على تحديد الزبائن الرئيسيين والأكثر وفاء إحتراما لآجال التسديد وخاصة التسديد الفوري، وفيما يخص الأصول الجاهزة(في صندوق المؤسسة أو حساباتها)من الأفضل أن تقوم بإستغلالها في توسيع نشاطهامن أجل الحصول على مردودية أكبر.

-على المدى المتوسط والطويل :

ترتكز عملية تحويل الأصول الثاب ـتة إلى سيولة خاصة على تطبيق الإ هتلاكات(وإطفاء المصاريف الإعدادية)،من أجل تعزيز طاقة التمويل الذاتي للمؤسسة،كما تعمل على تقليص وعاء الأرباح الخاضعة للضريبة.

ويجب على المؤسسة التخلص من الأصول العاطلة والغير قادرة على تحقيق نتائج جيدة وذلك عن طريق بيعها والعمل على تجديدها.

2)-آليات التحكم في درجة الإستدانة

على المؤسسة أن تلجأ إلى الإستدانة بالشكل الذي يحقق لها التوازن المالي ويجعل أثر الإستدانة إيجابيا على مردوديتها المالية،وهذا يتطلب تحقيق مردودية إقتصادية قادرة على تغطية القروض وفوائدهاوعلى المؤسسة أن تكون في مركز مالي جيد وليست واقعة في إختناق لكي تحصل على القروض المطلوبة بشروط معقولة بدون سيطرة من طرف المقرض وذلك للحفاظ على إستقلاليتها المالية.

المبحث الثالث: العلاقة بين المراجعة الداخليةوالمردودية المالية[1]

تكمن العلاقة بين المراجعة الداخلية والمردودية المالية من خلال قيام المراجعة الداخلية بمختلف عمليات المراجعة الداخلية في المؤسسة من أجل اكتظاظ مختلفالإنحرافات ونقاط الضعف الموجودةداخلها من أجل تحسين المردودية المالية لها .

أولا: دور المراجعةالداخلية في إكتشاف الأخطاء والغش(1)

مسؤولية المدقق تكمن في إبداءالرأي في عدالة القوائم المالية المقدمة له وهل تمثل حقيقة الواقع المالي للمنشأة،وحتى يقوم المدقق بإبداء رأيه في تلك القوائم فإنه يتعين عليه التحقق من عدم وجود أخطاء أو غش في البيانات المقدمة له حيث أن هذه الأخطاء أو الغش تؤثر بشكل جوهري على صدق و عدالة القوائم المالية وحتى لو لم تكن ذات تأثير جوهري فإن من واجبه أن يرفع الأمر إلى الإدارة مع تقديم ارشاداته بخصوصه.

أ- الأخطاء :

[1] غسان فلاح المطارنة،تدقيق الحسابات المعاصرة،الناحية النظرية،دار المسيرة،للنشروالتوزيع،عمان،الطبعة الأولى ، 2006،ص147.

تعرف الأخطاء وفقا لمعايير المراجعة الدولية بأنها التحريفات غير المقصودة في البيانات المالية بما في ذلك حذف مبلغ أو خطأ في جمع بيانات أو معالجته ،أو تقدير محاسبيغير صحيح ناتج عن السهو أو تفسير خاطئ للحقائق أو خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الإعتراف أو التصنيف أو العرض أو الإفصاح .

ومن الأسباب التي تؤدي إلى وقوع الأخطاء منها:

- الجهل بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها نتيجة نقص أو إنعدام الخبرة المحاسبية لديهم.
- تقصير وإهمال الموظفين في تأدية الواجبات المنوطة بهم .
- الرغبة في إخفاء إختلاس أو عجز مما يؤدي بهم إلى إرتكاب الأخطاء لإخفاء تلك المخالفات.
- رغبة الإدارة واستعدادهالإرتكاب الأخطاء لتحقيق غرض معين مثل التهرب الضريبي .
- الرغبة في إختلاس بعض أصول المنشأة.

وفيما يلي سنتطرق إلى أنواع الأخطاء:

أنواع الأخطاء:

يمكن تقسيم الأخطاء من ناحية قصد الإرتكاب إلى:

1- أخطاء عمدية: وهي التي تتم مع التدبير المسبق بهدف إخفاء حقيقة معينة أو إختلاس معين.

2- أخطاء غير عمدية: وهي الأخطاء التي ترتكب عن غير قصد دون تسيير مسبق بالإضافة إلى التقييم السابق

يمكن تقييم الأخطاء من الناحية المحاسبية إلى الأنواع التالية:

- **أخطاء الحذف (السهو)**

يمكن أن ترتكب أخطاء الحدف أو السهو أما عن قصد أو عن غير قصد،وهي تنتج عن عدم قيد عملية بالكامل أو حذف أحد طرفيها دفتر اليومية،أوعدم ترحيلهاإلى دفترالأستاذ كليا أو جزئيا، أو حذف العمليةبالكامل وفي هذه الحالة فإن الحذف الكلي لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة أما الحذف أو السهوالجزئي يمكن إكتشافه بسهولة لأنه يؤدي إلى عدم توازن ميزان المراجعة مما يسهل معه إكتشاف الخطأ.

- **الأخطاء الإرتكابية:**

هي الأخطاء التي تحدث في العمليات الحسابية،أونتيجةإجراء القيود الحسابية للعمليات بطريقة غير صحيحة كليا أو جزئياويمكن أن تكون على الأشكال التالية:

- جمع الأرقام .
- قلب الأرقام.
- أخطاء الترحيل.

3-الأخطاء الفنية: (أخطاء تطبيق المبادئ)

وتحدث نتيجة عدم فهم المبادئ المحاسبية وطرق تطبيقها وقد تكون عمدية أو غير عمدية وتنتج عند التسجيل في دفتر اليومية كالخلط بين المصروف الإيرادي والرأسمالي،عدم إحتساب الأملاك للأصول الثابتة،عدم تكوين إحتياطات وهي لا تؤثر في توازن ميزان المراجعة.

4-خطاء متكافئة (معوضة):

وهي الأخطاء التي تعوض بعضها البعض،بمعنى أن الخطأ الذي يرتكب قد يحدث خطأ آخر بنفس القيمة وبالجانب المعاكس للخطأ الأول مما يؤدي إلى تكافؤ الخطئان وهذه الأخطاء صعبة الإكتشاف لأنها لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة مثل تسجيل مبلغ 700 بدلا من 7000وترحيله إلى دفتر الأستاذبالمبلغ الخطأ فهذا يؤثر على مجمل الربح وصافي الربح وقيمة صافي المبيعات بالإنخفاض.

5 – الأخطاء الكتابية:

تنشأ هذه الأخطاء نتيجة الترحيل لمبلغ بنفس الجانب ولكن لحساب آخروفي حالة أخرى ترحيل نفس المبلغ إلى نفس الحساب ولكن إلى الجانب المعاكس .

ب – الغش (الإحتيال):[1]

إن الغش في ظاهره يشبه الخطأ خاصة في جانبه المادي ويتميز عنه بإضافة عنصر النية أو الهدف من إرتكابه ويمكن تصنيف الغش حسب معيارين هما:

1 – تصنيف الغش حسب الهدف :

أ- **إختلاسالأصول** :يتمثل الإختلاس في حصول الغير (داخل المؤسسة أو خارجها)عن ممتلكات وأصول بغير وجه حق ومن بين الممتلكات أكثر عرضة للإختلاس: المخزونات، النقديات.

ويمكن أن تأخذ العملية عدة أشكال:

*تحويل صك معه لتسديد ديون الموردين بنفس المبالغ الموجودة في الفواتير وتحصيله لفائدة طرف دون المعني في حالة عدم الإشارة فيه على إسم المستفيد.

*الحصول على صك من عميل للتحصيل وعدم تحويله إلى حساب المؤسسات بل إلى حساب القائم بعملية الإختلاس.

ب- تزوير الوثائق المحاسبية:

يتم تزوير الوثائق المحاسبية بهدف إظهارها بغيرأو بدون وجهها الحقيقي وتختلف عمليات التزوير بإختلاف الهدف من ذلك،فيمكن أن يأخدهذا النوع شكل إنقاص الضرائب قصد تسديد أقل مبلغ ممكن ،كما يمكن أن تأخذ العملية بشكل عام تسجيل النواتج أي فواتير البيع قصد إظهار رقم الأعمال أقل مما هو عليه، كذلك.

[1] جوامع إسماعين ،مرجع سابق ذكره

يمكن تسجيل عمليات غير مدعمةبوثائق خاصة بالتكاليف، وذلك للإنقاص من الأرباح بهدف التقليل من الضرائب،ويمكن أن تأخذ العملية شكلا آخر بإظهار المؤسسة في مركز مالي أحسن من المركز الحقيقي وذلك لتحقيق أرباح وهمية قصد توزيعها أو تحقيق رقم أعمال وهمي قصد الحصول على علاوات المردودية.

2-تصنيف الغش حسب القائم به

أ- **عمليات غش يقوم بهاالمستخدمون** : يمكن لهذه العمليات أن تأخذ شكل الإختلاس أكثر من شكل التزوير وتأتي عملية التزوير لتغطية ذلك.

ب- عمليات غش يقوم بهاالمسيرون : يمكنلهذا النوع من العمليات إعطاء وضعية غير حقيقية للمؤسسة من طرف المسيرين قصد الحفاظ على المنصب أو تغطية مواد التسيير أو الحصول على إمتيازات للمسيرين أ و للمؤسسة.

وفي حالة المؤسسة التي لها أسهم أو مسجلة في البورصة يقصدبها ارتفاع قيمة أسهمهاخاصة عند البيع أو إدخال شركاء جدد.

أما بالنسبة لعمليات الإخلاس بالنسبة لهذه الفئة يمكن القول أنها قليلة جداأو منعدمة، وعلى العموم لا يمكن لأي نوع من أنواع الغش أن يتم إلا بمشاركة طرفين أو أكثر سواء بشكل إيجابي أي بقصد تقييم النتائج أو بشكل سلبي من طرف المسيرين وذلك لعدم القيام بواجبهم كما ينبغي وعدم وضع ميكانيزمات أو وسائل وإمكانيات للتحليل وإلغاء عملية الغش.

ثانيا : دور المراجعة الداخلية في تحسين وظيفة الشراء والبيع

1) وظيفة الشراء:[1]

تقوم المراجعة الداخلية بالتأكد من تماشي الشراء الفعلي مع برنامج الشراء طبقا لموازنة المشتريات وأي اختلاف يجب أن يبحث عنسببه ويبلغ لمستويات الإدارة المناسبة.

وتتأكد المراجعة الداخلية من سلامة إجراءات الشراء واستلام ودخول البضاعة من بوابة المشروع حتى المخازن وأن الإجراءات مستمرة في إتباعها.

حيث يقوم المراجع الداخلي بفحص دفتر يومية المشتريات مع الفواتير والاستعارات المدينة والدائنة والمستندات الداخلية المناسبة وبعدالفحص يتركعلى المستندمايفيد فحصه كما يترك علامة مراجعته على دفتر يومية المشتريات ويتحقق من النواحي الحسابية ويفحص في الفاتورة أو الإشعار ما يلي :

أن البضاعة من الأصناف المناسبة التي يتعامل فيها المشروع.

-أن الفاتورة تتعلق بالفترة المحاسبية الجارية.

- أن الفاتورة مطابقة للكميات المستلمة بعنوانه.

[1] عبد الفتاح الصحن ، محمد السيد سرايا، مرجع سابق ذكره ص ص 242-244.

–أن قيمة الفاتورة تتناسب مع الكميات المستلمة وأسعار الشراء المتفق عليها.

كم تتحقق المراجعة الداخلية من عمل إدارة البضاعة الداخلية من حيث:

–أن كل صور أوامر الشراء تستلم فورا وأن البضاعة الواردة يحرر عنها محاضر إستلام بدون تأخير.

–أن يفحص نظام حفظ أوامر الشراء التي نفدت والتي لم تنفد.

–أن يتم فحص البضاعة والتأكدمنسلامتهامن طرف فنيين.

–أن لا تبقى البضاعة في إدارة البضاعة الداخلة وقت طويل نسبيا،وأن وسائل النقل الداخلي على درجة من الكفاية .

–ويقوم المراجع الداخلي بفحص فواتير الشراء مع أوامر الشراء من حيث وصف البضاعة ودليلها الرقمي والسعر وشروط الخصم، وأن يستفسر عنالحالات التي سدد فيها أسعارا أعلى من تلك المذكورة بأمر الشراء، ويجب أن يسجل رقم الفاتورة على صورة أمر الشراء كما يسجل رقم أمر الشراء على الفاتورة.

ويفحص الفواتير مع إشعارات البضاعة المستلمة منحيث:

–أن الكميات الواردة تتماثل مع المطلوبة والمستلمة.

– في حالة رخص بضاعة لعيوب فيها أو في حالة عجز في التسليم فإنه يتحقق من الإشعار المدين.

وفي حالة قيام المورد بتوريد العجز فإن المراجع الداخلي يتحقق من عدم تسجيل الفاتورة حتى يتم توريد العجز.

–تفحص إشعارات البضاعة المستلمة مع الفواتير مع أوامر الشراء في وقت واحد وأن يتوافق وصف البضاعة مع دليلها الرقمي طبقا لما هو وارد بالفاتورة.

– فحص الإشعارات المدينة:حيث يقوم المراجع الداخلي بملاحظةالإشعاراتلمعرفةما يلي:

– أن البضاعة التي رفضت قبل استلامها بالمخزن تجعل مدينة في حساب المورد بالإشعار المدين المحرر داخلياوعنداستلام" الإشعار الدائن " من المورد يرفق مع الإشعار المدين للحفظ.

– تراجع الإشعارات المدينة الخاصة بالمسموحات والاستقطاعات مع الإنفاق الخاص بها.

– في حالةرفض البضاعة في المخزن يجب إعداد مذكرة بالرفض مطابقة مع الإشعار المدين المرسل للمورد والإشعار الدائن الوارد منه.

– التحقق من إسلام البضاعة مع الفواتير:

وذلك يخص الفواتير التي استلمت ولم تسجل لأن محاضر الاستلام وإذن الدخول لم يكتملا حيث أن البضاعة لم تصل بعد فتتطلب من المراجع عناية خاصة وخصوصا البنود القديمة ليتعرف على السبب في عدم تسجيلها.

وفي نهايةكل فترة محاسبية يتلقى قسم المشتريات من إدارة البضاعة رقم البضاعة المستلمة وقائمة البضاعة التي لم تستلم في شكل مذكرة للتحقق عن ماذا تم بالنسبة لها ويتم ذلك في فترة قصيرة ولا يترك لنهاية العام.

2- وظيفة البيع:

إن عملية البيع تبدأ في قسم المبيعات باستلام أمر الزبون الذي يشير إلى نوع البضاعة الموجودة في الطلب ،في الوحدة الإقتصادية أمر الزبون ليس له شكل معياري وممكنأن لا يكون مستندا ماديا حيث الأوامر ممكن أن تصل بواسطة البريد، الهاتف ، أو من أي شخص يمثل الزبون.[1]

وعليه يقوم المراجع الداخلي بعملية مراجعة لعملية البيع منأجل التحقق من صحة مختلف عمليات البيع وذلك من خلال فحص مايلي:

-**التحقق من المبيعات** :ويتم ذلك عن طريق قيامالمراجع الداخلي بفحص المستندات التالية:[2]

-صور فواتير البيع.

- العقد أو طلب البضاعة.

- اعتماد البيع والأسعار والشروط.

وتراجع صور الفواتير مع دفتر يومية المبيعات لفترة أو عدة فترات من أجل التحقق من صدق العمليات ولذلك يقوم بمطابقة قسائم البيع لفترة معينة مع المبالغ الواردة عنها في الخزينة وبذلك المؤسسة ، كما يقوم بالتحقق من أن أنواع المبيعات المختلفة قد سجلت في دفتر اليومية وبالشكل الصحيح في دفتر يومية المبيعات ومن خلال عملية فحص الفواتير يقوم بمطابقتها لما هو محدد من أسعار البيع من جانب المنشأة.

وفي حالة مراجعة مبيعات الأصول الثابتة يجب أن يطلع المراجع على صورة فاتورة البيع وعلى الاعتماد الخاص بالبيع ويطلع على العقد والمراسلات الخاصة بعمليات البيع.

ويجب أيضا فحص مبيعات الشهر الأخير في السنة بالنسبة للمبيعات التي تمت وتتبع خروج البضاعةالمباعة بدفتر البضاعة الخارجة وحسابات المخازن للتأكد من تصديرها وعدم إدراجها ضمن بضاعة أخرى. ومن خلال قيامه بالتحقق من صحة عمليات البيع يستنتج كميات المخزون الموجودة.

مراجعة الترحيل والعمليات الحسابية:

[1] إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري العلمية للنشر ، عمان، بدون طبعة، 2009،ص135.

[2] عبد الفتاح الصحن، محمد سمير الصبان، أسس المراجعة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية 2004 ، ص ص 195-197.

يفحص المراجع الداخلي ما يلي :

1- الترحيلات من دفتر يوميةالمبيعات إلى الحسابات الشخصية للعملاء بدفتر أستاذ العملاء لنفس المدة التي رجحت مستنديا مع مراعاة صحة ترحيل المبالغ وأنها مرحلة إلى حسابات العملاء الصحيحة.

2-مبيعات الأصول الثابثة وصحة ترحيلها إلى الحسابات الخاصة بها مع مراعاة الربح أو الخسارة الناشئة في بيع الأصول.

3- العمليات الحسابية لمختلف الفواتير.

4- صحة وسلامة المبالغ .

- مراجعة مردودات المبيعات:

وذلك لأن عملية رد البضاعة لا تكون إلا لوجود أسباب لذلك فيجب على المؤسسة تخصيص دفتر يومية لمردودات المبيعات يقيد فيه وذلك من أجل عدم التلاعب في البضاعة المردودة.

وعليه يقوم المراجع الداخلي بفحص مردودات المبيعات والبحث عن الأسباب والقيام بالتحقق منها .

-مراجعة الترحيل والعمليات الحسابية:

يقوم المراجع الداخلي بمراجعة المجاميع المتعلقة بمختلف العمليات التي قامت بها المنشأة من عمليات البيع للتحقق من صحتها من حيث المبالغ والحسابات الخاصة .

ومن خلال عملية المراجعة الداخلية يقوم المراجع الداخلي بالتحقق من عمليات البيع عن طريق مختلف الوثائق والمستندات الخاصة بالبضاعة الموجودة في المخازن والتي هي في قيدالإنجاز بحيث أن كل مصلحة مسؤولة عن تسجيل العمليات التي تقوم بها طبقا لمستندات رسمية تثبت صحة ذلك.

ثالثا: دور المراجعة الداخلية في تطوير النظم

وذلك من خلال الدور الذي تقوم به المراجعة الداخلية في المؤسسة والمتمثل فيما يلي:[1]

1-**التأكيد:**التأكيد على الإدارة بأن آليات تطوير النظم تقوم بالعمل بفعالية.

2-**التنبيه والتحديد:** تقوم المراجعة الداخلية بالقيام باكتشاف المخاطر والعمل على تنبيه إدارة المؤسسة من أجل تفادي حدوثها ومعالجتها خاصة المخاطر الجوهرية الهامة.

3- **النصيحة** : عند اكتشاف المخاطر يقوم المراجع الداخلي بإعطاء نصائحوإرشادات حول كيفية إدارة هذه المخاطر.

4-**التصرف:**تنشيط التصرف لتأمين الإدارة الجيدة لتلك المخاطر وذلك عن طريق التصرف السيع وعدم التهاون والإهمال للمخاطر المتعلقة بنشاط المؤسسة.

[1] أمين السيد أحمد لطفي،مراجعة وتدقيق نظم المعلومات، الدار الجامعيةللنشر، الإسكندرية،بدون طبعة، ص 19.

وعملية تطوير النظم يطلق عليها على أنها مراجعة سابقة للحدث من حيث:

-يجب أن يؤكد المراجع على أن عملية التطوير سليمة في حد ذاتها.

-لا يمكن أن يتم دراسة عملية الاستقلال عند كافةالتكاليف، ومن الجدير بالذكر بأنها ذات قيمة مرتفعة عند الارتباط بتطوير النظم.

-يجب أن يعد المراجع ليعطي نصيحة مهنية وإذا لم يتأسس ذلك عل ذليل إثبات حاسم فإن الرأي يجب أن يكون مقيدا أو محتفظا تبعا لذلك.

-يجب أن يكون تطوير النظم متسقا مع سياسات الشركة بالتنظيم.

-يجب أن يتم تنفيد التقييم الرقابي المطلوب قبل أن يتم التوقيع على العقد.

خلاصة الفصل الثاني:

تعبر المردودية المالية عن مدى كفاءة نشاط المؤسسة الإقتصادية ومدى قدرتها على خلق نتيجة إيجابية (نتيجة السنة المالية) تكون على قدر أهمية الموارد المالية (الأموال الخاصة) التي استعملت بغرض الحصول عليها خلال قترة معينة، غالباتكون في سنة ماليةواحدة، وقيامها يكون من خلال المقارنة بين النتيجة والموارد.

أما المحددات الأساسية للمردودية المالية فيمكن حصرها في المردودية الإقتصادية (أي هامش النتيجة وحجم الأعمال في آن واحد) ودرجة المديونية ، بحيث تتطلب عملية مراقبة تطورها وتوجيهها نحو أمثل المستويات الممكنة أن يتم التحكم جيدا في تطور هاته المحددات على المدى القصير والمتوسط والطويل.

تمهيد :

تطرقنا في الدراسة النظرية إلى المراجعة الداخلية والمردودية المالية وإبراز العلاقة الموجودة بينهما، أما في هذا الفصل سنقوم بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، وذلك بدراسة ميدانية في شركة الخزف الصحي بالميلية ولاية جيجل. وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: تعريف عام لشركة الخزف الصحي.
- المبحث الثاني: واقع المراجعة الداخلية وسير عملية البيع والشراء.
- المبحث الثالث: تقييم الأداء الاقتصادي عن طريق المردودية الماليةلشركة الخزف الصحي.

المبحث الأول: عموميات حول شركة الخزف الصحي

تعتبر شركة الخزف الصحي بالميلية كباقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى التي تعبر طرفا مهما في النشاط الاقتصادي، وتعتبر أيضا خلية من خلايا الاقتصاد التي تجمع بين وسائل الإنتاج ورؤوس الأموال وذلك للقيام بعملية الإنتاج وتحويل المواد إلى سلع وذلك باستخدام اليد العاملة، ووسائل مالية لاستخراج وتحويل ونقل وتوزيع المنتجات أو تقديم الخدمات.

وسوف نحاول في هذاالمبحث تقديم شركةالخزف الصحي من خلال التطرق إلى نشأتها وموقعها، هيكلها التنظيمي ومن ثم مختلف المراحل التي تمر بها عملية الإنتاج.

المطلب الأول: لمحة تاريخية للشركةمحل الدراسة

أنشأت وحدة الخرف الصحي بالميلية ولاية جيجل سنة 1971م غير أنها لم تشرع في إنتاج القطع الخزفية إلا في جويلية 1975م، و تعتبر هذه الأخيرة واحدة من بين خمس وحدات تابعة لشركة الخزف الصحي بالشرق (ECE)الكائن مقرها الاجتماعي بقسنطينة وذلك بمقتضى المرسوم رقم 82/315 المؤرخ في 1982/10/23، وقد انبثقت هذه المؤسسة عند إعادة هيكلة الشركات الوطنية لمواد البناء (S.N.M.C) والوحدات المكونة لها هي: ابن زياد، واد العثمانية، الميلية، العاشور وواد أمزور.

وفي ديسمبر 1997م قررت الشركة القابضة لمواد البناء Holdingبتحويل وحدة الخزف الصحي (U.C.S) إلى شركة الخزف الصحي (s.c.s) وقد دخل هذا القرار حيز التطبيق الفعلي بتاريخ 1998/04/19م وهي الآن شركة ذات أسهم رأسمالها (208.000.000 دج) حاليا هي تحتل المرتبة الأولى من حيث الجودة والنوعية والكمية على المستوى الوطني حيث تبلغ طاقة إنتاجها السنوية472200 قطعة.

ويقدر عدد عمال مؤسسة الخزف الصحي 427 عامل في شهر نوفمبر 2013وهم موزعون كما يلي:

جدول رقم (03): توزيع العمال حسب التخصصات في شركة الخزف الصحي بتاريخ 2013/02/2.

البيان	العدد	النسبة
إطارات	30	7.0257 %
متعاقدون	28	6.5574 %
مهرة	69	16.5592 %
تنفيذيون	300	70.2576 %
المجموع	427	100%

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

تقع شركة الخزف الصحي في الجنوب الشرقي لمدينة الميلية للطريق الوطني رقم 43 الرابط بين ولايتي جيجل و قسنطينة حيث تتربع على مساحة تقدر ب 9 هكتارات و 68 أر منها: 6 هكتار مغطاة والباقي 3 هكتارات و 68 آر غير مغطاة.

كما تبعد عن ميناء جن جن بحوالي 40 كم أما عن مطار فرحات عباس فهي تبعد بحوالي 45 كم، وتقدر مساحة دائرة الإنتاج وحدها 3000 م^2 و 3500 م^2 بالنسبة لباقي البيانات والمنشآت كالإدارة والمطعم.

وهذا الموقع المميز يسهل عليهاعمليةالاتصال بمختلف أسواقها (أسواق رأس المال، العمالة، تجهيزات الإنتاج، المواد الأولية...) وأسواق منتجات تصريف منتجاتها.

المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي لمؤسسة الخزف الصحي:

لمؤسسة الخزف الصحي هيكل تنظيمي يترأسه المدير العام الذي يشرف على مجموعة من الأقسام منها 4 مسؤولين ومديريتين بحيث كل مديرية تتفرع إلى مصالح ودوائر ولكل مصلحة وظيفة رئيسية تقوم بها، ويمكن توضيح هذه المصالح من خلال الهيكل التنظيمي لمؤسسة الخزف الصحي.

من خلال الهيكل التنظيمي للمؤسسة يظهر لنا جليا أن المؤسسة تتكون من مجموعة من أقساموم‌صالح متناسقة فيما بينها تقوم بوظائف وأعمال متكاملة مع بعضها البعض وذلك للمحافظة على النظام الداخلي وكذلك ضمان حسن سير نشاط المؤسسة الإنتاجي حيث تكون من:

1 -المدير العام:

وهو الرئيس العام الشركة تتمثل وظيفته في القيام بإعداد السياسة العامة للشركة وتحديد الإستراتيجيات والقيام بالتخطيط والتنسيق بين مختلف النشاطات.

2 -نائب المدير العام:وتتمثل مهامه في:

- الاهتمام بالمشاريع الجديدة.
- يراقب إنجاز المشاريع الكبرى للشركة.
- يسهر على تطبيق تعليمات المدير العام فيما يخص الإنتاج والصيانة.
- السهر على صيانة كل تجهيزات الإنتاج ولواحقها.

3 -مسؤول الجودةوالنوعية:تنقسم إلى:

3 -1 -مسؤول تسيير الجودة:تتلخص مهنته فيما يلي:

- تحديد جهاز تسيير النوعية للحصول على شهادة الجودة العالمية ISO.
- تحديد الأهداف العامة للشركة وتوزيعها على مختلف مسؤولي الشركة.
- المساعدة في وضع و كتابة الإستراتيجية العامة للشركة.
- خلق نظام تسيير الجودة و السهر على تطبيقه.
- يمثل الشركة على مستوى الوطن فيما يخص الجودة.
- مقارنة جودة منتوج الشركات مع منتوجات الشركات الأخرى المنافسة.

3 -2 -مسؤول النوعية: وتتجسد في المراجع الداخليوظيفته هي:

- إعداد وتنفيذ برنامج شامل لتقييم الرقابة الداخلية.
- القيام بتدخلات احتياطية.
- القيام بكل عمليات المراجعة التي تطلب من المديرية العامة.
- السهر على فحص ومراجعة الحسابات.
- حماية ممتلكات الشركة.
- المساهمة في وضع إجراءات العمل وتحديدها والسهر علفى تطبيقها.
- التأكد من أن المعلومات المحاسبية المتداولة تتصف بالمصداقية.

4 - مساعد المدير العام المكلف بالأمن: وتتمثل مهام هذه المصلحة فيما يلي:

- ✓ حماية العمال وممتلكات الشركة.
- ✓ مراقبة ظروف العمل وتحسينها.
- ✓ الوقاية من الحرائق ومكافحتها في حالة وقوعها.

- ✓ توفير معدات الوقاية الشخصية.
- ✓ توفير وسائل الانذار تركيبها ومراقبتها.
- ✓ توفير مخارج النجدة في المؤسسة وتحديدها.
- ✓ أمن المخزن.

5 – مديرية الإدارة والمالية: يرأسها المدير المالي و يقوم بالإشراف على الدوائر التالية:

أ–دائرة التمويل والتجارة:تقوم بإعداد وتخرين وتطبيق سياسة الشركة وأهدافها المتعلقة بوظائف البيع والشراء وتنقسم إلى مصلحتين هما:

أ–1– مصلحة التموين: ويتمثل دورها الأساسي في التكفل بشراء حاجيات المؤسسة من المواد أولية وقطع غيار وكل احتياجات المؤسسة الأخرى.

أ–2– المصلحة التجارية: تتمثل مهامها في كافة عمليات البيع وتتكون هذه المصلحة من فرع البيع وورشة الشحن.

أ–3– مصلحة تسيير المخزون:

ب–دائرة المحاسبة والمالية :وتتمثل مهامه في مراقبة الاستغلال عن طريق المحاسبة العامة وإعداد الموازنة التقديرية للسنوات المقبلة ومختلف الجداول الإحصائية ومقارنتها بالتوقعات وتتفرع هذه المصلحة إلى:

ب– 1– مصلحة المحاسبة العامة: وتنقسم إلى:

- ➢ فرع محاسبة المواد.
- ➢ محاسب رئيسي.
- ➢ أمين صندوق رئيسي.

ب– 2– مصلحة المحاسبة التحليلية والتقديرية.

ج– دائرة تسيير الموارد البشرية: هي المصلحة التي تقوم بإعداد و تحديث وتطبيق سياسة و أهداف المؤسسة فيما يخص الوظائف الخاصة بالمستخدمين والشؤون الاجتماعية وتنقسم إلى:

ج–1– مصلحة المستخدمين: هي إحدى مصالح الشركة في العلاقات الإدارية والاجتماعية وهي مكلفة بالتسيير الحسن للشركة، وتنقسم إلى:

- ➢ فرع التسيير.
- ➢ فرع الأجور.
- ➢ فرع التكوين.

ج– 2– مصلحة الخدمات الاجتماعية: تقوم هذه المصلحة بالتسهيلات للعامل مثل التكفل بالتعويضات بالتنسيق مع الضمان الاجتماعي، وتحتوي على مطعم يقدم وجبات يومية للعامل مقابل ثمن رمزي، كما توجد تعاضديه تقدم للعام مختلف السلع العامة بأثمان معقولة.

ج–3– مهندس الإعلام الآلي.

6 – مديرية الاستغلال: تقوم بالإشراف على سير الأقسام والمصالح التالية:

1-دائرة الإنتاج: تتكفل بعمليات الإنتاج عبر مختلفمراحلها والتنسيق بين مختلف الورشات والمصالح كما تقوم بدورات يومية على كل الورشات من إعطاء التوجيهات كما تعمل على ضمان جودة المنتجات من خلال احترام معايير النوعية. و تنقسم إلى:

أ-**مصلحة الإنتاج الطيني:** تتمثل وظيفتها في مراقبة نشاط المصلحة وتبديل كل انحراف وإعطاء التعليمات ومراقبة شروط العمل وتنقسم إلى ثالثة ورشات:

- ورشة تحضير الطين.
- ورشة السكب.
- ورشة القولبة.

ب- مصلحة الإنتاج المكوي: وتنقسم إلى أربعة ورشات:

-ورشة تحير الطلاء.

-ورشة الطلاء.

-ورشة الأفران.

-ورشة الفرز والمراقبة.

ج- مصلحة المخبر: تتمثل مهمته في مراقبة درجة الحرارة و الرطوبة في ورشة السكب وكذلك دراسة مكونات العجينة المقدمة إلى الورشة.

د- مصلحة الجودة والنوعية: مساعدة مسؤول تسيير الجودة على مستوى الإنتاج كما يقوم بتحليل نتائج متابعة التطور الإنتاجي من حيث القطعة الفاسدة.

2- الدائرة التقنية: وتنقسم إلى مصلحتين:

1-مصلحة تسيير الممتلكات: هي المصلحة التي تقوم بتسيير ممتلكات الشركة.

2-مصلحة الصيانة: هي المصلحة التي تقوم بصيانة كل عتاد الإنتاج من تجهيزات إنتاجية آلات، كما أن مصلحة الصيانة تطلب شراء الأدوات التي تدخل ضمن مهام المصلحة باختيار النوعية والمواصفات التي يتكفل بها فرع الشراء وتنقسم إلى:

- ورشة التدخلات.
- ورشة الكهرباء.
- ورشة الميكانيك العامة.

3- مصلحة الوسائل العامةتوفر هذه المصلحة الوسائل المادية، احتياجات الشركة مثل وسائل النقل والمعدات التي لا تدخل لها في العملية الإنتاجية وتنقسم إلى:

- فرع الحضيرة.
- فرع النظافة.
- مصلحة الأمن.

المطلب الثالث: مراحل عملية الإنتاج بالشركة محل الدراسة:

إن عملية التصنيع تقوم بها مصلحة الإنتاج عند الحصول على المواد الأولية حيث تتجه إلى الإنتاج وهو يمر بعدة مراحل:

- **المرحلة الأولى:** يتم فيها تحضير الخليط و ذلك بتذويب المواد الأولية، الأرجين والكولان، الكوارس والكلس والماء داخل أحواض كبيرة دائمة الدوران.
- **المرحلة الثانية:** بعد مزج المواد بالماء نحصل على عجينة متجانسة ترسل إلى ورشة السكب توضع في قوالب حسب النموذج المختار وتبقى هذه العجينة لمدة24 ساعة في حرارة متوسطة حتى يتصلب.
- **المرحلة الثالثة:** في هذه المرحلة يتم الحصول على شكل المواد وهو عبارة عن مجسم التي تنتجها الشركة، ثم تنتقل إلى عملية الطلاء وترفع مرة أخرى إلى الفرن، تبدأ بدرجة حرارة منخفضة ثم تتصاعد في عملية متواصلة، وعند الانتهاء نحصل على الشكل النهائي للمنتوج ، ومن خلال هذه العملية نحصل على عدة أنواع من المنتجات الخزفية موجهة للاستعمالات المختلفة يمكن إدراجها ضمن ثلاثة أنواع رئيسة هي:

❖ ***الطقمالكلاسيكي:***

شرعت الشركة في إنتاجها سنة 1975، هو نموذج إنتاج مستورد ة ويعتبر أكثر الأنواع رواجا في السوق المحلية ويشمل مغسل 52 سم، مغسل 58 سم، ساق مغسل، حوض حمام، مغسل مطبخ بحوض واحد، مغسل مطبخ بحوضين، مرحاض إنجليزي مخرج أفقي، مرحاض إنجليزي مخرج عمودي، مرحاض أطفال إنجليزي، حوض ماء، حاملة صابون

❖ **طقم ميموزة:**

دخل هذا الطقم حيز التنفيذ سنة 1988م، وهو طراز جزائري و يشمل: مغسل بجميع أنواعه، ساق مغسل، حوض حمام، مرحاض إنجليزي مخرج عمودي.

❖ **طقم سارة:**

دخل هذا الطقم حيز التنفيذ سنة 1994م، وهو نوع ممتاز ويعتبر آخر ما دخل في سلسلة إنتاج الشركة ويشمل: مغسل بجميع أنواعه، ساق مغسل، حوض طرد، مرحاض إنجليزي مخرج أفقي، طقم مطبخ.

تلعب وحدة الخزف الصحي بالميلية ولاية جيجل دور بالغ الأهمية من الناحية الاقتصادية والتنمية الصناعية الوطنية بفصل سعي هذه الشركة وتكييف جهودها كما تنتج هذه الشركة منتوجات مختلفة منها البيضاء والملونة.

وبهذا تكون المؤسسة قد لعبت دورها الاقتصادي في تغطية حاجات و متطلبات السوق على منتجات الخزف الصحي بمختلف أنواعه.

وتسعى الشركة للدخول في المنافسة العالمية وذلك بسبب رواج منتجات الخزف في السوق الوطنية والدولية بسبب التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر وإمكانية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الثاني: واقع المراجعةالداخلية بالشركة محل الدراسة

بعدالقيامبتعريفشركةالخزف الصحي،سنقومبدراسةتفصيليةللمراجعةالداخليةوهذامنخلالتقديممنهجية عملية المراجعة الداخلية، وإلىنظام الرقابة الداخلية لمؤسسة الخزف الصحي.

المطلب الأول: منهجيةعمليةالمراجعةالداخلية وشروط إعداد التقرير بالشركة محل الدراسة

أولا- منهجية عملية المراجعة الداخلية

يتمإعدادبرنامجسنويشاملللجميععملياتالمراجعة الداخلية،فتتحددأهمالعملياتالتيسوفيتممراجعتها،والتواريخالتييجبأنتنفذ فيها هذهالعملياتفيها،حيثيتمتحديدالمصلحةالتييتسنىللمراجعمباشرةمهامهوأخذالمعلوماتاللازمةلعملية المراجعة،كماتو جد هناكتكاليفأومهاماستثنائيةيتمتنفيذهاتحتطلبالرئيسالمديرالعامفيحالةاكتشافبعضالأخطاءأووجوداختلالاتسطحية. وفيكلالأحوالفإنهيتمإعدادتقريرحولالمهمةمهماكانتدرجةأهميتهاويمكنتلخيصمنهجية عملالمراجعةالداخليةفيشركة الخزف الصحيفيالخطواتالتالية:

1-**التخطيط الأولي لعملية المراجعة الداخلية:** فيبدايةالسنةتقومالمؤسسةبتحديدبرنامجالعملالذيتراهمناسبالتحقيقأهدافهاوفرضأكبر قدرممكنمنالرقابة،حيثتقوملجنةالمراجعةالداخليةبتحديدالمهامبكلدقةوتوقيتكلمهمة،ليتمبعدذلكرفعبرنامجالعملإلىالرئ يسالمديرالعاملللمصادقةعليه،كمايمكنللرئيسالمديرالعامإبداءملاحظاتأواقتراحاتفيمايتعلقببرنامجالعمل،حيثتأخذمصل حة المراجعةالداخليةهذهالاقتراحاتفيالنظروتقومبإجراءالتعديلاتاللازمةعلىبرنامجالعملقبلإعادةطرحهمنجديدللرئيسالمدي رالعام.

تبدأعمليةالمراجعةمنخلالاعتمادأولمهمةضمنالبرنامجالعملالمسطر،حيثيرسلالمراجعالداخليورقةعملللرئيس المصلحةالمعنيةبعمليةالمراجعةتحتويعلىجميعالتفاصيلالمتعلقةبالمهمةمثل:تاريخالبدءبالمهمة،ماهيالمهمة،ماهيا لإجراءات التيسيتممراجعتها،يقومالمراجعبالمراجعة للمصلحةالمعنيةويعقدجلسةمفتوحةمعرئيسالمصلحةيتم من خلالهامناقشةالمحاورالرئيسيةالمتعلقةبالمهمةوابرزأهدافها.(أنظر الملحق رقم 01)

2-**تنفيذ المهمة:** تمر عملية تنفيذ المهمة بالخطوات التالية:

- **الفحص الميداني:** في هذه الخطوة يشرعالمراجعفيمهمتهبالتواصلمع رؤساءالمصالح المعنيةبعمليةالمراجعة،حيثيقومبشرحالمهمة من خلال مراجعة الوثائق التنظيمية والسجلات وطلب المعلوماتالتيتساعدهأثناءالمهمة وكذلك الملاحظات البصرية، ومن بين الأدوات المستعملة في العملية الدراسية المحاورة وقائمة استقصاء الرقابة الداخلية.
- **تدوين الملاحظات المكتشفة:** بعد كل مرحلة من برنامج المهمة، يتم وضع خلاصة جزئية من طرف المراجع الداخلي.

3- **إعداد التقرير:** بعدالانتهاءمنالدراسة الميدانيةيقومالمراجعالداخليبكتابةتقريرأوليحولالمهمةالتيقامبها.

تتمثل هذه المرحلة في كتابة التقرير النهائي الذي يعتبر خلاصة جهد المراجع الداخلي، حيث يوجهه مباشرة إلى الرئيس المدير العام الذي يقوم بدراسة التقرير ويتخذ الإجراءات اللازمة إذا تطلب الأمر ذلك هنا يقوم المراجع الداخلي بمتابعة تنفيذ الإجراءات أو التوصيات التي اقترحها الرئيس المدير العام والتأكد من حسن تطبيقها. (أنظر الملحق رقم 02)

ثانيا- معايير وشروط إعداد التقرير

لجعل تقارير المراجعة الداخلية المتوصل إليها مفهومة وواضحة وسهلة الاستعمال، ترى الشركة أنه يجب أن يعد التقرير النهائي لأي عملية بجودة يجب أن يحترم فيها مجموعة من الشروط وهي:

- يجب أن يشمل على كل المعلومات المتعلقة بمهمة المراجعة من أهداف، نطاق، منهجية، النتائج والخلاصة.
- يجب أن يحتوي التقرير على التوصيات التي تهدف إلى تحسين سير النشاط الخاضع لعملية المراجعة.
- يجب أن يكون التقرير موضوعي، واضح، مختصر، وفي الوقت المناسب.
- يضم التقرير النهائي للمراجعة الداخلية ملاحظات المراجع الداخلي، كما قد يضم الاقتراحات لعملية المراجعة.
- يوجه التقرير النهائي للمراجعة الداخلية إلى الرئيس المدير العام في التاريخ المحدد ضمن برنامج العمل.
- يتحمل الرئيس المدير العام وحده مسؤولية تطبيق توصيات ونصائح المراجع الداخلي واتخاذ الإجراءات اللازمة حول نتائج التقرير النهائي.
- للمراجع الداخلي الحرية في تدوين الصعوبات والعراقيل التي تواجهه في المصلحة المعنية بعملية المراجعة ضمن التقرير إن أراد هو ذلك .
- يجب أن تعد كل التقارير وفقا للنموذج المحدد مسبقا من طرف مديرية المراجعة ومراقبة التسيير، إلا أنه قد يختلف شكل التقرير من مهمة إلى أخرى حسب متطلبات المهمة وعموما فان شكل التقرير يضم المحاور التالية :

العنوان، المقدمة، أهداف المهمة، وسائل وآليات العمل، الملاحظات، التوصيات، النتيجة النهائية.

- يجب على المراجع الداخلي أن يحترم جميع معايير إعداد التقارير سواء كانت مبرمجة أما استثنائية نظرا لما تسمح به التقارير من تجسيد لجهد المراجع الداخلي وتبيان دقة وتفاني عمله من جهة، ومن جهة أخرى لما تقدمه هذه التقارير من معلومات ملائمة لمتخذي القرار.

التقارير الاستثنائية: خلال السنة يمكن للرئيس المدير العام بأن يأمر المراجع بإعداد تقارير حول عمليات غير موجودة ضمن التخطيط الأولي لعملية المراجعة، وهنا تكون مصلحة المراجعة أمام مهمة استثنائية تقوم بها.

المطلب الثاني: سير عمليات الشراء والبيع

يقوم المراجع الداخلي بمراجعة مختلف عمليات الاستغلال (المشتريات، الرواتب والأجور، المخزونات والاستثمارات...) والتأكد أن المؤسسة تمسك الدفاتر الإجبارية مثل دفتر اليومية، دفتر الأجور، كما يقوم بالتحقق من مدى احترام المبادئ المحاسبية المتعرف عليها.

وعلى سبيل المثال تتبع مؤسسة الخزف الصحي الخطوات والإجراءات كما يلي:

أولا- عمليات الشراء

تتوفرشركة الخزف الصحي على مخزن لتموين المؤسسة من مواد أولية ولوازم وتوجد حالتين لتلبية طلبيات مختلف المصالح :

- **الحالة الأولى – وجود الطلبية** : تقوم أي مصلحة من مصالح الشركة بتقديم طلبية إلى مصلحة المخزن فتقوم مصلحة المخزن بتسليمها الطلبية
- **الحالة الثانية– عدم وجود الطلبية:** وهنا تتدخل مصلحة التموين وهي المسؤولة عن كل المشتريات الخاصة بالشركة، تقوم المصلحة المعنية بالاحتياجات بتقديم طلبية شراء إلى مصلحة التموين الذي بدوره يرسلها إلى مدير الشركة من أجل الموافقة عليها وبعدها يتم تحرير طلبية الشراء، وأي شيء تشتريه مصلحة التموين تقوم مصلحة التخزين بتحرير وثيقة استلام، فيما بعد تقوم مصلحة التموين بتكوين ملف (الفاتورة، الطلبية، وصل الاستلام) وترسله إلى مصلحة المحاسبة.

في حالة تموين الشركة بمواد أولية ذات قيمة مهمة تقوم المؤسسة بإتباع الصفقات العمومية وذلك عن طريق الإعلان في الجرائد على الأقل جريدتين محلية وأخري أجنبية، وثم تستلم العروض وتقوم اللجنة بدراسة العروض وتختار التي تكون أقل تكلفة.

ثانيا–عمليات البيع

تقوم شركة الخزف الصحي بوضع شروط معينة في عملية بيعها لمنتوجاتها وهي:

1 –**الجملة** : البيع بالجملة يكون للتجار الذين يحوزون على سجل تجاري يحمل إسم مواد البناء والخزف الصحي ويتكون ملف البيع بالجملة من:

1 صورة طبق الأصل للسجل التجاري مصادق عليه.

2 صورة طبق الأصل للبطاقة الجبائية مصادق عليه.

3 وكالة من عند الموثق إلى الموكل.

2 –**نصف الجملة:** ويكون البيع بنصف الجملة إلى مؤسسات البناء والمقاولات الذين يحوزون على عقود وصفقات عمومية ويتكون ملف البيع بنصف الجملة من:

1 صورة طبق الأصل للسجل التجاري مصادق عليه.

2 صورة طبق الأصل للبطاقة الجبائية مصادق عليه.

3 وثيقةالاستفادة من المشروع.

3 –**البيع بالتجزئة:** ويكون البيع بالتجزئة لكل الأشخاص وبدون شروط.

تقوم شركة الخزف الصحي ببيع منتوجاتها وفق الحالات التالية:

- **الحالة الأولى – الزبون موجود في مصلحة البيع يحرر طلبية للمنتوج المراد شرائها** : تحرر له فاتورة شكلية ، يأخذ الفاتورة الشكلية ويسدد قيمتها بصك بنكي وبعد عملية التصديد تحرر له الفاتورة النهائية وتكون على 6 نسخ (واحدة للزبون، واحدة لمصلحة البيع، إثنان لمصلحة المحاسبة، واحدة مصلحة الأمن، واحدة مصلحة التسليم) تم يستلم الزبون المنتوج.

- **الحالة الثانية– الزبون غير موجود وتكون الطلبية عن طريق الفاكس:** ترد له فاتورة شكلية عن طريق الفاكس ويتم تحديد التاريخ المتفق عليه مع إحضار الصك البنكي.
- **الحالة الثالثة– الزبائن يطلبون الكمية غير موجودة** : وفي هذه الحالة مصلحة البيع تطلب من مصلحة الإنتاج أن تنتج لها الكمية المطلوبة عن طريق وثيقة طلب التحضير.
- **الحالة الرابعة– الطلبية غير متوفرة بالمؤسسة** : تقوم مصلحة البيع بإرسال وثيقة طلبية استطاعة التحضير لمصلحة الإنتاج وعند الرد بنعم يتم تحديد تاريخ معين بين المصلحة والزبون.

وفي الأخير ترسل مصلحة المخزن في نهاية كل يوم لمصلحة البيع وثيقة تحدد فيها الكمية المتوفرة للبيع.

ثالثا– عمليات التخزين

بمجرد وصول المواد الأولية المشتراة من عند المورد تبدأ إجراءات الاستلام حيث يقوم أمين المخزن باستلام المشتريات ويحرر وثيقة استلام دون فحصها أو التأكد من أنها مطابقة مع المواصفات المتفق عليها والموجودة في الفاتورة لأنها ليس من مهام أمين المخزن، لأن الطلبية تحرر على مستوى مصلحة المشتريات وهي المسؤولة عن مدى مطابقة الطلبية من حيث الجودة والنوعية.

المبحث الثالث:تقييم الأداء الاقتصادي عن طريق المردودية المالية لشركة الخزف الصحي

لمعرفة الوضعية المالية لشركة الخزف الصحي يقوم المراجع الداخلي بمراجعة وفحص عناصر القوائم المالية وذلك من خلال مراجعة الميزانية العامة التي بدورها والتي تكون ممثلة بعناصر الميزانية.

ونقوم في هذا بالتركيز على مسار المراجعة الداخلية المالية من خلال عرض كيفية فحص ومراجعةالأصول،الخصوم وحسابات التسيير لشركة الخزف الصحي.

المطلب الأول:مراجعة ميزانية الشركة خلالالسنوات2009-2010-2011(أنظر الملحق رقم 03)

1 مراجعة الأصول:

تظهير الأصول في الجانب الأيمن من الميزانية ،وحسب النظام المحاسبي المالي الجديدSCF فإن حسابات الأصول تتكون من المجموعات الثلاثة التالية :

أولا :القيم الثابتة (الاستثمارات)

وهي كل الأصول ذات القيمة الثابتة نسبيا أي أكثر من السنة وهي مدة الدورة المحاسبية المالية العادية وقد تكون هذه الأصول أصول غير ملموسة (غير معنوية) ولكنها ذات قيمة ثابتة وتدر منافع مستقبلية وقد تكون ملموسة كالعتاد والأراضي وكل ما له وجود فعلي ملموس يستخدم في توليد منافع اقتصاديةمستقبلية ومن خلال هذه المقدمة يمكن تلخيص الفحوصات التي يجريها المراجع الداخلي المالي على هذه المجموعة كمايلي :

- مطابقة الجرد المادي للاستثمار مع الجرد المحاسبي
- التحقق من صحة تقييم الاستثمارات وأنها مسجلة في الحسابات المناسبة .
- مراجعة الطريقة المتبعة لاحتساب مخصصات الإهتلاك.
- التأكد من أن كل من الاستثمارات مسجلة في المجموعة التي تمثلها .
- التحقق من أن المعالجة المحاسبية للاستثمارات قد تمت وفق للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

ثانيا :المخزونات :

أعطت المعايير الدولية للمحاسبة اهتماما بالغا بموضوع المخزونات مباشرة بعد موضوع إعداد القوائم المالية وتناولت بالدراسة لموضوع المخزونات في المعيار الدولي الثاني للمحاسبة (IAS 02) بشيء من التوسع لإلقاء الضوء على هذا الصنف الذي يعتبر من الأصول المتداولة الذي تحتفظ به المؤسسة بغرض إعادة بيعه أو استخدامه في إنتاج سلع موجهة للبيع لأن مصدر الإيراد من هذا الأصل كالمبيعات وغيرها من الإيرادات التي تشتق من بيع المخزون ، وهناك سلع تباع داخل المؤسسة كبيع أصل من الأصول الثابتة مثلا .

وتتمثل إجراءات الفحص والمراجعة التي تجريها المراجع الداخلي في المخزونات وفق الطرق التالية :

- التأكد من وجود المخزون فعلا على المستوى المخازن فعلا من خلال وقوف المراجعة على الجرد.
- التأكد من ملكية المؤسسة لعناصر المخزونات سواء كانت مخزنة داخلها أو خارجها .
- المقارنة بين الجرد المحاسبي والجرد المادي ومحاولة معرفة أسباب الاختلاف إن وجدت .
- التحقق من صحة التسجيل المحاسبيللمخزون عن طريق مطابقة ذلك مع الوثائق المثبتة لذلك التسجيل.
- التأكد من الطريقة المستعلمة لتقييم المخزونات .

ثالثا:حسابات المتعاملين (الحقوق)

عادة ما تتعامل أي مؤسسة مع الأشخاص قد يكونون من داخل المؤسسة كالشركاء أو العمال أو من خارجها كالهيئات العمومية والخاصة والأطراف الأكثر تعاملا مع المؤسسة كالموردين والزبائن .

وتتم مراجعة هذا الصنف من خلال :

- التأكد من ملكية المؤسسة للعناصر وتحديد نوعية الملكية.

- التحقق من صحة المعالجة المحاسبية مع الدقة والموضوعية في الإثبات .
- التأكد من أن كل حقوق المؤسسة مسجلة، والتأكد من عدم وجود حقوق وهمية.

التأكد من أن هذه الحقوق مقيمة حسب المعايير المحاسبية المتعارف عليها والجدول التالي يبين تطور عناصر الأصول:

الجدول رقم(4): تطور أصول شركة الخزف الصحي خلال سنوات 2009-2011

رقم الحساب	البيان	الوحدة 1000 دج		
		2009	2010	2011

2	حسابات			
20	التثبيتات	12.92	7.88	40.2
21	التثبيتات غير المعنوية	242868.95	214629.39	192398.74
23	التثبيتات المعنوية	16396.97	13772.97	83.36
27	التثبيتات جاري انجازها	78181.91	15442.75	163934.72
	التثبيتات المالية			
	مجموع الأصول غير الجارية	390524.40	382837.83	356457.02
3	المخزونات	143651.38	135138.3	180294.1
4	حسابات الغير	125325	97030.57	75739.75
5	الحسابات المالية	767335.15	415818.05	44158.79
	مجموع الأصول الجارية	1036311.94	647987.47	697621.8
	مجموع الأصول	1426835.94	103085.3	1054078.83

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الشركة.

من خلال الجدول والاطلاع على أصول الشركة للسنوات 2009، 2010، 2011 فإننا نلاحظ تراجع في أصولهافي سنة 2009 حيث انخفضت بمبلغ10.64 60 39 مقارنة بسنة 2010 والسبب في ذلك هو انخفاض في مجموع الأصول غير الجارية والمقدر بـ 86.57 76 وكذلك انخفاض في المخزونات وحسابات الغير وكذلك في الحسابات المالية أما بالنسبة لسنة 2011 فقد ارتفعت مقارنة بسنة 2010 بمبلغ يقدر 53.53 32 2وهذا الارتفاع يعود إلى زيادة في التثبيتات المعنوية وكذلك زيادة في مجموع الأصول الجارية المتمثل في زيادة المخزونات بمبلغ45155.27 دج .

2 الخصوم :

من خلال الجدول سوف نقوم بإجراء مقارنة بين خصوم الميزانية خلال السنوات من2009-2011.

الجدول رقم(5):تطور خصوم شركة الخزف الصحي خلال سنوات2009-2011

رقم	البيان	الوحدة 1000 دج

الحساب		2009	2010	2011
1	رأس المال			
101	الأموال الخاصة	208000	208000	208000
106	الاحتياطات	208667.55	214855.78	226488.11
11	مرحل من جديد	-74574027	-74574.27	-61861.06
12	النتيجة	36588.23	40002.32	48532.36
I.	**مجموع الأموال الدائمة**	378681.51	388283.83	421159.41
II.	**مجموع الخصوم غير الجارية**	94085.40	61656038	46742.75
III.	**مجموع الخصوم الجارية**	**954069.01**	580885.07	586176065
IV.	**مجموع الخصوم**	**1426835094**	1030825.3	1054078083

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الشركة.

من خلال الجدول نلاحظ أن خصوم المؤسسات لسنة 2010 قد حققت انخفاض بـ 10.64 60 39 مقارنة بسنة 2009 وهذا راجع إلى الزيادة في النتيجة بمبلغ 14.09 34 وكذلك زيادة في الاحتياطات بمبلغ 88.23 61 أما بالنسبة لسنة 2011 فقد ارتفعت بمبلغ 53.53 32 2 مقارنة بسنة 2010 وهذا راجع إلى زيادة في الأموال الدائمة بمبلغ 75.58 28 3 يتمثل في زيادة في النتيجة و الاحتياطات وكذلك زيادة في الخصوم الجارية بمبلغ 91.58 52 وهذا راجع إلى ارتفاع الديون قصيرة الأجل .

المطلب الثاني: مراجعة جدول حسابات التسيير 2009-2011(أنظر الملحق رقم 04)

تعتبر حسابات الأعباء والنواتج المكونات الأساسية لجدول حسابات النتائج، والذي يشمل ما يلي:

*المجموعة السادسة: حسابات الأعباء

*المجموعة السابعة: حسابات الإيرادات

ويقوم المراجع الداخلي بالتأكد من حسابات التسيير بالقيام بالعديد من الفحوصات ندكر منها:

-التأكد من قابلية الاستثماراتللإهلاك.

-مراجعة أوراق التنقيط والإمضاء لعمال المؤسسة

-التحقق من التسجيل المحاسبي للاشتراكات الاجتماعية اعتمادا على سجلات الأجور

*التحقق من الحسابات الممثلة لرقم الأعمال.

والجدول التالي يوضح تطور حسابات النتائج لشركة الخزف الصحي خلال الفترة الممتدة من2009-2011

الجدول رقم :(6) : تطور حسابات النتائج للفترة 2009-2011

الرقم	البيان	2009	2010	2011
70	المبيعات	491950.59	545003.67	542700.62
72	الإنتاج المخزن	866.74	15415.72	32176.69

I.	**إنتاج السنة المالية**	**491083.85**	**529587.94**	**574877.32**
60	المشتريات المستهلكة	123906.72	127993.09	131930.06
(62-61)	الخدمات الخارجية	12086.36	16535.5	21894.49
II.	**إستهلاكات السنة المالية**	**135993.09**	**144528.59**	**153824.56**
III.	**القيمة المضافة للإستغلال**	**355090.76**	**385059.34**	**421052.76**
63	أعباء المستخدمين	276053.33	350635.05	336950.62
64	الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة	9696.83	11398.61	9327.01
IV.	**إجمالي فائض الاستغلال**	**69340.58**	**23025.67**	**74775.12**
75	المنتجات العملياتية الأخرى	4066.82	7831.7	392.98
65	الأعباء العملياتية الأخرى	5766.83	10604.18	662.99
68	المخصصات للإهتلاكات	40272.46	32760.68	42561.40
78	الاسترجاعات عن خسائر القيمة	4102.79	39910.53	24578.45
V.	**النتيجة العملياتية**	**31470.90**	**27403.04**	**56522.16**
76	المنتجات المالية	14210.48	22492.55	8361.29
66	الأعباء المالية	11.60	87.4	206.58
VI.	**النتيجة المالية(76-66)**	**14198.87**	**22405.15**	**8154.71**
VII.	**النتيجة المالية قبل الضرائب**	**45669.78**	**49808.19**	**64676.88**
(698-695)	الضرائب على النتائج	9081054	9805.87	12288.60
VIII.	**النتيجة الصافية**	**36588.23**	**40002.32**	**52388.27**

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الشركة

من خلال الجدول نلاحظ أن الشركة حققت قيم بـ385059.34 وبالتالي زيادة بنسبة08.44 وهذا دليل على قيمةمضافة للاستغلال تقدر بـ355090.76 في سنة 2009 أما في السنة الموالية فقد حققت قيمة مضافة تقدر نمو المؤسسة وسبب هذه الزيادة هو ارتفاع في إنتاج السنة المالية بنسبة07.84 ودلك نتيجة لزيادة في المبيعات والذي فاق استهلاك السنة المالية.

من هنا يمكن القول أن المؤسسة تحقق كفاءة في الإنتاج أي أنها حققت مبدأ الكفاءة الذي يزيد من مردودية المؤسسة والذي يعتبر أحد مكوناتها الرئيسية.

أمافي سنة 2011 كانت القيمة المضافة للاستغلال تقدر ب 421052.76 أي أن الزيادة المحققة مقارنة بسنة وهدا راجع إلى زيادة في إنتاج السنة المالية بنسبة08.55%هي201009.34

أما بالنسبة لإجمالي فائض الاستغلال المحقق في سنة2009هو 69340.58 فقد انخفض مقارنة بـ2010- وهذا راجع إلى زيادة اعباء المستخدمين بنسبة27.92 %وزيادة في الضرائب والرسوم بنسبة66.79-%بنسبة 17.54% وفي سنة2011 ارتفع بنسبة224.74 وهذا راجع إلى انخفاض في أعباء المستخدمين والضرائب

– أما بالنسبة للنتيجة العملياتية فقد انخفضت سنة 2010 بنسبة 19.72– %وهذا راجع إلى زيادة في الأعباء العملياتية الأخرى بنسبة 83.88 ،أما في سنة 2011 فقد ارتفع بنسبة 106.26% مقارنة بالنسبة الماضية وهذا راجع إلى انخفاض في الأعباء العملياتية بنسبة 93.74–%.

–أما بالنسبة للنتيجة المالية فقد كانت سنة 2009 تساوي 14198.87 وارتفعت سنة 2010 إلى 22405.15 أي بزيادة تقدر ب 57.79 وهذا راجع إلى زيادة في المنتجات المالية بنسبة تقدر بـ 58.28%أما بالنسبة لسنة 2011 فقد انخفضت بنسبة 63.60–% وهذا راجع إلى انخفاض في المنتجات المالية بنسبة 62.82–% .

–أماالنتيجة المالية قبل الضرائب كانت في سنة 2009 تقدر بـ 45669.78 وخلال سنة 2010 ارتفعت إلى 49808.19 وفي سنة 2011 بـ 64676.88 فهي في تزايد مستمربنسبة 9.06 و29.85 على التوالي وهذه الزيادة ناتجة عن زيادة في النتيجة العملياتية والنتيجة المالية.

–أما بالنسبة للنتيجة الصافية لسنة 2009 هي 36588.23 وفي سنة 2010 تقدر بـ 40002.32 أي زيادة بنسبة 09.33 وفي سنة 2011 ارتفعت إلى 52388.27 أي بنسبة 30.96 مقارنة بسنة 2010.

المطلب الثالث:قياس مردودية شركة الخزف الصحي

1-المردودية الاقتصادية

ويمكن حسابها كما يلي:

المردودية الاقتصادية = إجمالي فائض الاستغلال/مجموع الأصول

جدول رقم (07): حساب المردودية الاقتصادية

الوحدة :ألف دج

البيان	2009	2010	2011
إجمالي فائض الاستغلال مجموع الأصول	69340.58 1426835.94	23025.67 1030825.30	74775 1054078.83
نسبة المردودية الاقتصادية	**4.86**	**2.23**	**7.09**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الشركة.

من خلال الجدول نلاحظ بأن نسبة المردودية الاقتصاديةانخفضت في سنة 2010 مقارنة ب 2009 بنسبة 2.63 وهذا راجع إلى انخفاضإجمالي فائض الاستغلال بنسبة66.79، أما في سنة2011 فقد زادت بنسبة4.86 مقارنة بسنة2010 وهذا ناتج عن زيادة في إجمالي فائض الاستغلال بنسبة224.74.

2-**المردودية المالية.**

ويمكن حسابها كما يلي:

المردودية المالية = النتيجة الصافية /الأموال الخاصة.

جدول رقم (08): حسابالمردودية المالية

الوحدة : ألف دج

البيان	2009	2010	2011
النتيجة الصافية	36588.23	40002.32	5238827
الأموال الخاصة	208000	208000	208000
المردودية المالية	**17.59**	**19.23**	**25.19**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الشركة

في سنة 2009بلغت المردودية المالية نسبة**17.59**، وهذا يعني أن الدينارالواحد الذي يستثمره أصحاب رأس المال في المؤسسة يولد ربح قدره **0.17دج**. وفي سنة 2010زادت بنسبة1.64 مقارنة بسنة2009 وهذا راجع إلى زيادة في النتيجة الصافية بمبلغ 3414.09 أي بنسبة 9.33،أما بالنسبة لسنة2011 فقد ارتفعت بنسبة5.96 وذلك راجع إلى زيادة في النتيجة الصافية بنسبة129.96.

من خلال حساب المردودية المالية تبين لنا انها في تزايد مستمر وهذا يعبر على كفاءتها الإنتاجية والقدرة على زيادة مردوديتها المالية وهذا راجع إلى تطبيق معايير المراجعة واحترام مختلف القوانين المعمول بها.

3-معدل العائد على حقوق الملكية: ويمكن حسابه كما يلي:

-**معدل العائد على حقوق الملكية**=الأرباح القابلة للتوزيع/حقوق الملكية

الجدول رقم (09):حساب معدل العائد على حقوق الملكية

البيان	2009	2010	2011
الأرباح القابلة للتوزيع	36588234.32	40002323.03	523888272.99
حقوق الملكية	378681514.3	388283837.3	421159415.6
العائد على حقوق الملكية	**09.66**	**10.30**	**12.44**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الشركة.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل العائد على حقوق الملكية في تزايد مستمرحيث كانت نسبة الزيادة في سنة 2010تقدر بـ0.64 وهذا راجع إلى زيادة في الارباح القابلة للتوزيع بمبلغ3414088.68 مقارنة بسنة2009 أمافي سنة 2011 فقدرت الزيادة بنسبة12.09 مقارنة بسنة2010 وهذا يعبرعلى قدرتها وكفاءة استثماراتها.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل تطبيق ما درسناه في الجانب النظري على مؤسسة الخزف الصحي بالميلية ولقد تأكدنا بمدى فعالية المراجعة الداخلية في تحسين المردودية المالية للمؤسسة التي تساعدها على النمو والتطور وتحقيق الاستقلالية المالية .

الخاتمة :

من خلال الدراسة التي قمنا بها يتجلى لنا أن للمراجعة الداخلية دور كبير في تحسين مردودية الشركة و ذلك من خلال تطبيق معايير المراجعة المتعارف عليها كما سمحت لنا هذه الدراسة بالتعرف على كيفية عمل المراجعة الداخلية وكيفية التعامل مع مختلف الإنحرافات المكتشفة من أجل العمل على تحسين مردودية الشركة و الحفاظ على سمعتها مع متعامليها كما تساعد المراجعة الداخلية في عملية التدقيق الخارجي من خلال القوائم المالية المعدة من طرف المراجع الداخلي .

ونحاول فيما يلي أن نستخلص النتائج التي توصلنا إليها سواء في الجانب النظري أو الجانب التطبيقي مع الرجوع إلى الفرضيات التي سبق وضعها بهدف تأكيدها أونفيها مع إعطاء بعض الاقتراحات .

فيما يخص إختبار الفرضيات فقد أدت معالجة البحث إلى النتائج التالية :

- فيما يخص الفرضية الأولى فإن المراجعة الداخلية وظيفة مستقلة نسبيا نظرا لخضوع المراجع الداخلي للمدير العام مما يكسبه القوة على مراجعة ومراقبة جميع رؤساء المصالح مما يؤدي إلى اكتشافنقاط الضعف و الانحرافات وإعطاء اقتراحات حولها
- أما الفرضية الثانية فإن المردودية المالية في عبارة عن الربح أو المردود المالي الناتج عن الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة المتاحة من أجل تعظيم ثروة الملاك وتسديد مختلف الالتزامات والديون وتحقيق الاستمرارية والنمو والقدرة على فرض الوجود عن طريق تحقيق الاستقلالية المالية.
- أما الفرضية الثالثة فإن عملية المراجعة الداخلية تساهم في تحسين المردودية المالية للشركة من خلال تطبيقها لمختلفالمعايير والقوانين المعمول بها وفقا للنظام المحاسبي الجزائري.

أما النتائج المتوصل إليها فجاءت كما يلي :

– المراجعة الداخلية وظيفة تابعة للمديرية العامة من اجل تحسين الدورة الإدارية لتصحيح الأخطاء والرفع من الأداء.

–المراجعة الداخلية تعمل على اكتشاف الأخطاء والانحرافات وإبداء الرأي حولها.

– تعتبر المراجعة الداخلية وظيفة أساسية داخل المؤسسة بهدف حماية ممتلكات المؤسسة من السرقة والتلاعبات ومن الأخطاء المحتملة على المستوى الداخلي وبالتالي إظهار الثغرات السلبية في المؤسسة.

–للمراجع الداخلي صلاحيات وواجبات كما أنه يقوم بإعطاء التوصيات .

– هدف مصلحة المراجعة هو التأكد دوريا من أن النصوص المعمول بها كافية، المعلومات المتدفقة صادقة، العمليات شرعية، التنظيمات فعالة والهياكل واضحة ومناسبة.

– يجب أن يكون الشخص المكلف بأداء مهمة المراجعة الداخلية على درجة كبيرة من النزاهة والإلمام بالميدان.

– هدف المراجع من خلال قيامه بعملية المراجعة الداخلية هو إظهار نقاط القوة والضعف للمؤسسة من اجل معالجتها.

– تتم ممارسة عملية المراجعة الداخلية وفق خطوات متكاملة ومترابطة طبقا لمعايير متعارف عليها وتنتهي هذه العملية بالإدلاء بالرأي حول صدق وسلامة القوائم المالية الختامية إلى المستفيدين من هذا التقرير.

–المردودية المالية الجيدة تزيد من نمو المؤسسة وتعزز استقلاليتها المالية وعدم الخضوع لشروط الغير.

– إن الإخلال بأي معيار من معايير المراجعة يؤدي إلى التأثير على مصداقية المراجع والى اختلالات في أدائه.

– تتم عملية تصحيح الأخطاء والانحرافات المكتشفة بطريقة ودية وبالتالي إعداد تقارير سليم ة ووصفية من أجل الحفاظ على سمعة المؤسسة.

وفي الأخير وبعد الانتهاء من عرض النتائج كان لابد أن نخرج بمجموعة من التوصيات والاقتراحات فيما يخص مؤسسة الخزف الصحي:

– للمراجعة الداخلية دور فعال في تحسين المردودية المالية للمؤسسة .

– خلق ثقافة الكل يراقب والكل مراقب داخل المؤسسة من اجل توفير جو مناسب للعمل بكل إتقان احترام المعايير والشروط التي تؤدي إلى تحقيق المؤسسة لأهدافها.

– ضرورة الاهتمام بالتوصيات المقترحة التي تندرج ضمن التقرير النهائي للمراجع الداخلي.

– محاولة المشاركة في الدورات العلمية من أجل الاطلاع على التطورات الحاصلة في مجال المراجعة.

– يجب على المؤسسة استخدام التقنيات الحديثة في التسيير بغية الوصول إلى التسيير الجيد

–العمل على توزيع المناصب حسب التخصص والخبرة المهنية.

–العمل على اختيار العملاء الملتزمين .

قائمة الكتبالعربية:

1 إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري العلمية للنشر ، عمان، بدون طبعة،2009.

2 ألفين أ رينز وأخرون، مدخل متكامل في المراجعة، دار المريخ للنشر، الرياض ،2005.

3 إلياس بن ساسي يوسف قريشي، التسيير المالي والإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2006

4 أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الادارية وتقييم الأداء، الدار الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الأولى 2010-2011.

5 أمين السيد احمد لطفي،المراجعة بين النظرية والتطبيق،الدار الجامعية الإسكندرية ،مصر،2006.

6 أمين السيد أحمد لطفي،مراجعة وتدقيق نظم المعلومات، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، بدون طبعة.

7 ثناء على القباني، نادر شعبان السواح ،المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني، الدار الجامعية الاسكندرية، 2006.

8 جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية ،بيروت، بدون طبعة.

9 حنفي عبد الغفار، أساسيات الإدارة المالية دراسات الجدوى، تحليل مالي، هيكل رأس المال بيانات توزيع الأرباح، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر،2003.

10 خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل، عمان، الأردن،.

11 خلف عبدالله الواردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، الوراق للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،2006.

12 الدهراوي كمال الدين، مصطفى وسرايا محمد، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة ،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001،.

13 زغيب مليكة، بوشنقيرميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر،2010.

14 زين يونس، عوادي مصطفى ،المراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات، مكتبة بن موسى السعيد للنشر والتوزيع ،الوادي،2010-2011.

15 الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، عدد 07 ، جامعة الجزائر، 2009-2010.

16 صديقي مسعود، أحمد نقار ،المراجعة الداخلية، الطبعة الأولى 2010، الوادي.

17 عبد الفتاح الصحن، محمد السيد سرايا، الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئي والكلي ،الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2003-2004.

18 عبد الفتاح الصحن، محمد سمير الصبان، أسس المراجعة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية2004.

19 عبد الفتاح الصحن، محمد سمير الصيان، شريفة على حسن، أسس المراجعة الأسس العلمية والعملية ،الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004، ص12.
20 عبد الفتاح محمد الصحن، أصول المراجعة الداخلية والخارجية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر،1998،.
21 عبد الفتاح محمد الصحن، فتحي رزق السوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2004.
22 عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة ،الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة ،الدار الجامعية، مصر،2005-2006.
23 علي عباس،الإدارة المالية ،إثراء للنشر والتوزيع، عمان الطبعةالأولى،2008.
24 العمرات أحمد صالح ،المراجعة الداخلية الإطار النظري والمستوى السلوكي، دار النشر، عمان، 1990.
25 غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة، الناحية النظرية، دار المسيرة، للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006
26 فتحي رزق السوافري وأخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2002.
27 مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2012.
28 مجيد الكرخي، تقويم الأداء بإستخدام البنى المالية،دار المناهج للنشر،الطبعة الأولى2007.
29 محمد التوهامي طواهر، مسعود صديقي المراجعة وتدقيق الحسابات ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر 2003.
30 محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2002.
31 محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون،الجزائر،2003
32 محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى،2008.
33 محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، فريد مصطفى، الإدارة المالية مدخل اتحاد القرارات، الدار الجامعية الإسكندرية، بدون طبعة، 2008.
34 محمد فتوح، أهم النسب والمؤشرات في عالم المال والأعمال، شعاع للنشر والعلوم، 2010.
35 ناصر دادي عدون،أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، دار المحمدية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008.
36 نواف محمد عباس الرماحي، مراجعة المعاملات المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
37 هادي التميمي، مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعملية دار وائل للنشر، جامعة عمان العربية للدراسات العليا الطبعة الثانية 2004

المجلات :

38 هواري سويسي، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث،العدد 7،ورقلة،الجزائر2010/2009.

المذكرات:

39 شعباني لطفي المراجعة الداخلية مهمتها مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة، رسالة ماجستير كلية العلوم الاق وعلوم التسيير فرع ادارة أعمال، جامعة الجزائر 2004،2003.

40 عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، رسالة ماجستير غير منثورة، جامعة بسكرة، الجزائر2001-2002.

41 عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستر في العلوم التجارية فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر(3)،2009-2010.

42 عيادي محمد لمين،مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة ،رسالة ماجستير ،كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير،فرع إدارة أعمال،2007-2008.

الملتقيات

43 عيساني عامر، سلالي بوبكر، أثر التدريب والتأهيل في تحسين إنتاجية الموارد البشرية ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الملتقى الدولي الأول يومي13و14ماي 2012.

المحاضرات:

44 جوامع اسماعين، محاضرات مقياس التدقيق المحاسبي، ماستر 02 ،جامعة محمد خيضر بسكرة 2012-2013

45 نجار حياة، محاضرات في التسيير المالي،فرع إدارة أعمال، كلية التسيير، غير منشورة، جامعة جيجل، 2010 - 2011.

الكتب الأجنبية:

46-lauzel:controle de gestion et budget.edition sirry.Paris.france.1986.p24.

47-Bernard colasse.la rentabilité de l'antreprise: analyse previsionelle et controle,3eme édition, dunod, paris, 1982, p34.

48-Vizzavonapatrice: gestionfinanciére,analyse prévisionnelle, 9eme édition, berti édition, 1999 Alger, p122.

49-Deppallens.G: « gestion financiére de l'entreprise »siruy,paris,1980.pp270-271.